المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 12 شباط 2024
No.12 Feb 2024

دور أحمد الشيخ داوود في الحياة البرلمانية العراقية 1925

أ.د مؤيد شاكر كاظم الطائي
م.م نور هاشم كاظم الغزي
جامعة ذي قار- كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

تعد دراسة الشخصيات التاريخية من الامور المهمة من منطلق ان الشخص هو صانع الحدث التأريخي وفهم ظروفه وطبيعة شخصيته ومبادئه الفكرية التي أمن بها أمر في غاية الأهمية في فهم الأحداث التأريخية التي أسهم في صنعها وان هذا النوع من الدراسات لا يقتصر على السيرة الذاتية لهذه الشخصيات فحسب بل يتناول الأحداث التأريخية والتطورات السياسية التي شارك بها والأمر يتعدى في اغلب الأحيان ليصل الى دراسة التطورات والأوضاع التي ترتب عليها تأثير في الشخصية موضوع الدراسة. من هذا المنطلق كان هناك توجه لدراسة احد شخصيات العراق السياسية وبما ان احمد الشيخ داوود هو احد الشخصيات السياسية العراقية التي كان لها دور كبير في الاحداث السياسية منذ عام 1919 عندما انتمى الى جمعية حرس الاستقلال السرية التي حملت عبء قيام ثورة العشرين عام 1920 ضد السلطات البريطانية فقد تم اختياره لعمل أكاديمي لتسليط الضوء على حياته ودوره في الاحداث والمواقف التي شهدها تاريخ العراق الحديث منها نشاطه في الحياة البرلمانية العراقية من خلال ما سجلت له محاضر مجلس النواب ومحاضر مجلس الأعيان من خطب ومناقشات وطروحات كثيرة موضح في ذلك آراءه ومقترحاته وأفكاره حول ما طرح في المجلسين من قضايا سياسية واقتصادية .

كلمات مفتاحية : احمد الشيخ داوود ، البرلمان

The role of Ahmed Sheikh Daoud in Iraqi parliamentary life, 1925

Prof. Dr. Muayad Shaker Kadhim Al-Taie
A. L. Nour Hashem Kazem Al-Ghazi
Dhi Qar University - College of Education for Human Sciences

Abstract

The study of historical characters is important because the person who is the creator of the historical event, the understanding of his circumstances, the nature of his personality and the intellectual principles he believes in are very important in understanding the historical events that contributed to his making. This type of study is not confined to the biography of these characters But also deals with historical events and political developments in which he participated, and it often exceeds to study the developments and conditions that have an impact on the personality subject matter of the study. From this point of view, there was a tendency to study one of the political figures of Iraq, and since Ahmed Al-Sheikh Dawood is one of the Iraqi political character who have played a major role in political events since 1919, when he belonged to the Society of Secret Independence Guard, which bore the burden of the 1920 **revolution** against British authorities have been selected for an academic work to highlight his life and his role in the events and attitudes witnessed in the history of modern Iraq.

His parliamentary activity in the lraqi political life is reflected in The records of the council of representatives and the senate where numerous speeches discussions and proposals have been documented this includes his opinions suggestions and ideas regarding the political and economic issues raised in both councils.

Keywords: Ahmed Sheikh Dawoud, Parliament

المقدمة

تحتل دراسة الشخصيات التاريخية مكاناً مرموقاً في الجامعات العراقية منطلقة في ذلك من أن المبدعين ساهموا في صنع الحدث التاريخي ، وفهم ظروفهم وطبيعة شخصيتهم ومبادئهم الفكرية التي آمنوا بها، وهو أمر في غاية الأهمية في فهم الأحداث التاريخية التي أسهموا في صنعها ، فضلاً عن ذلك فانّ هذا النوع من الدراسات لا يقتصر على دراسة السيرة الذاتية لهذه الشخصيات فحسب، بل يتناول الأحداث التاريخية والتطورات السياسية التي شاركت بها، والأمر يتعدى في اغلب الأحيان ليصل إلى دراسة التطورات والأوضاع التي ترتب عليها تأثير في الشخصية موضوع الدراسة.

من هذا المنطلق توجهنا لدراسة احد شخصيات العراق السياسية ، وجاء الاختيار على شخصية احمد الشيخ داوود تحديداً لما له من دور واسع في الأحداث التاريخية التي شهدتها البلاد، فهو احد المعارضين للوجود البريطاني في العراق من خلال نشاطه في جمعية حرس الاستقلال السرية التي تحملت عبء قيام ثورة العشرين بالتعاون مع رجال الدين في النجف وكربلاء وإنهاء الاحتلال البريطاني المباشر لتبدأ مرحلة الانتداب البريطاني وما تلتها من أحداث، هذه الأحداث التي أعطت لعدد من الشخصيات السياسية أدواراً ذات أبعاد مختلفة وحسب الظروف المحيطة بكل شخصية فكان العنوان(دور احمد الشيخ داوود في الحياة البرلمانية العراقية).

تألف البحث من ولادته ونشأته وبدايات نشاطه السياسي ودورة في الحياة البرلمانية العراقية متمثلا بمشاركاته ومساهماته وبصماته في مجلس الامة من خلال ما سجلت له محاضر مجلس النواب ومحاضر مجلس الأعيان من خطب ومناقشات وطروحات كثيرة موضح في ذلك آراءه ومقترحاته وأفكاره حول ما طرح في المجلسين من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية.

1- الولادة والنشأة:

ولد احمد الشيخ داوود في بغداد عام1871 [1]، ونشأ فيها، اذ درس على يد كبـــــــــار علمائها مختلف العلوم العربيـــــــة والاسلامية[2]، اذ درس العلوم الدينية والدنيوية على يد علماء افاضل ومن ابرزهم العلامة الحاج علي افندي الخواجة[3] ووالده الشيخ داوود[4] وذلك في نهاية القرن التاسع عشر[5].

وفي الثانية عشرة من عمره لبس احمد الشيخ داوود العمامة ودخل في احدى حلقات العلم، فدرس اوليات النحو والبيان والنقد الاجتماعي، وعندما بلغ العشرين من العمر أصبح شاعراً يستمع له الناس[6]، ثم انضم الى حلقة علمية في حوزة العلامة علي افندي الخواجة حتى صار من الفضلاء البارزين والادباء المعدودين، كان ينظم الشعر ويحضر الناس فيبدع ويسحر العقول لذلاقته وقوة حافظته[7]، وبعد ان درس على يد علي افندي الخواجة نال قسطاً وافراً من العلم والادب ومال الى النظم، وعرف بالأسلوب الأخاذ الشيق[8].

كما وتتلمذ ايضاً على يد العلامة بهاء الحق[9] والعلامة مصطفى الواعظ[10]الحديث والتفسير، واجازه مصطفى نور الدين الواعظ في العلوم العقلية والنفسية، وتعلم على يد العلامة مدرس القادرية عبد

اللطيف افندي علم الفرائض، وبعد ان احرز العلوم العقلية والنقلية اذن له بالإرشاد عام1890 من قبل الشيخ نجم الدين حفيد الشيخ خالد النقشبندي[11].

هكذا نشأ احمد الشيخ داوود في بيئة دينية علمية كانت كفيلة بإخراجه شخصية فاضلة بعد ان عد والده الملهم الاول له الذي كان من العلماء الفضلاء في اواخر القرن التاسع عشر الميلادي، اذ تربى في ظل الامكانيات العلمية التي تمتع بها والده الذي كان معلمه الاول وتتلمذ على يديه في اول محطات حياته العلمية، فضلاً عن علماء عصره الذين كان لهم الفضل في صقل وبروز شخصيته[12].

2- نشاطه السياسي:

بدأت عملية الاحتلال البريطاني للعراق في السادس من تشرين الثاني 1914 بنزول القوات البريطانية في الفاو واستمرت بالتقدم الى ان احتلت بغداد في الحادي عشر من اذار 1917، ثم دخلت الموصل عام 1918 ففرضت الحكم العسكري المباشر عليه، وباشرت الحكومة البريطانية نفوذها على العراق فأرسلت ببرقية الى القائد العسكري العام(وليام مارشال) ليقوم بالاجراءات اللازمة ومنها القيام بدعاية فعالة للسياسة البريطانية[13].

وسرعان ما بدأت بوادر المعارضة الشعبية للاحتلال،وظهرت الحركة الوطنية في العراق، ونشطت في كل من بغداد، والكاظمية، وكربلاء، والنجف،قادها آنذاك في بغداد المثقفون والمتعلمون،اما في الكاظمية والنجف فكان يقودها رجال الدين وبعض المتحمسين ضد الاحتلال وزعماء العشائر[14]، وقد اصدر علماء ورجال الدين فتاوى بوجوب الدفاع عن البلاد ضد الاحتلال البريطاني وعقدوا الاجتماعات الكبيرة في النجف وغيرها اكدوا فيها على وجوب الدفاع ومشاركة الحكومة المسلمة في دفع الكفار عن بلاد الاسلام[15]، واخذت البرقيات تتلى في المساجد والاسواق واخذ الوعاظ والخطباء يحركون مشاعر الناس بالخطب الحماسية يؤكدون فيها بخطر الاحتلال البريطاني على دينهم وبلادهم[16].

كانت هناك دوافع لتأسيس جمعية حرس الاستقلال منها،نتائج استفتاءعام1918-1919 التي أدت الى تفاقم الصراع بين الحركة الوطنية وبين السلطات البريطانية وعلى اثر ذلك عقد اجتماع في احد جوامع بغداد لأنتخاب ممثلين عن الشعب للسفر الى سوريه او اوربا لاطلاع ممثلي الدول على الحالة السياسية في العراق[17].

بدأ احمد الشيخ داوود نشاطه بحمله دعائية للدعوة للانتماء لهذه الجمعية 1919، مما اثر هذا التصرف سلباً في علاقته مع البريطانيين(اذ كان احد الموظفين ايام الاحتلال البريطاني) الامر الذي ادى بهم الى وصفه بالعالم المشاكس، الذي لا يعتمد عليه، وهنا بدأت المواقف الوطنية لاحمد الشيخ داوود واصبح ينظر لكل افعالهم بعين الشك والسوء[18].

حيث كثف احمد الشيخ داوود جهوده من خلال نشاطه في جمعية حرس الاستقلال في محاولتهـــا لقيادة هذه المبادرة الجماهيرية، فقررت القيام بمظاهرات سياسية في جوامع بغداد على ان تكون في اطار ديني بوسيلة قراءة المواليد النبوية لاثارة الاذهان والتوعية الوطنية، فكانت هذه المدة فترة تقارب بين الطائفتين(السنة والشيعة) ذابت الفوارق التي كانت تعوق المطالب الوطنية[19].

بعد ان اخفقت مفاوضات زعماء الحركة الوطنية مع السلطات البريطانية المحتلة واخفقت الوسائل السلمية التي لجأ اليها العاملون في الحركة الوطنية اصبح مفهوما للجميع ان الوسائل السلمية لا تحل المشكلة، وشعر الوطنيون ان قضية العراق لا تحلها الا الثورة المسلحـــــــــــــــــة، وهكذا انطلقت شرارة الثورة في الثلاثين من حزيران عام 1920[20]، واخذت تنتشر في انحاء البلاد[21].

وفي 11 آب 1920 وصلت الاوامر بالقاء القبض على كل من احمد الشيخ داوود ويوسف السويدي وجعفر ابو تمن وعلي البازركان[22]، وفي فجر 12 اب 1920 داهمـــــــــــــــت، السلطات المحتلة

بيوت زعماء الحركة الوطنية الاربعة فتمكن الثلاثة من الهرب والقي القبض على احمد الشيخ داوود ونفي الى البصرة ومن هناك الى جزيرة هنجام[23] في الخليج العربي[24].

3- دوره في الحياة البرلمانية العراقية

انتخب احمد الشيخ داوود عضواً في مجلس النواب في الدورة الانتخابية الاولى التي اجريت انتخاباتها وزارة ياسين الهاشمي الاولى في عام 1925[25] ممثلاً عن لواء بغداد[26]، وجدد انتخابه مرة ثانية عن اللواء نفسه في الدورة الانتخابية الثانية التى جرى انتخاب اعضائها في ايار 1928 من قبل وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة[27]، وفي انتخابات الدورة الرابعة التي اجرتها وزارة ناجي شوكت في كانون الاول 1933[28] استطاع احمد الشيخ داوود من الفوز فيها ممثلاً عن بغداد ايضا[29].

كما انتخب في الدورة الانتخابية الخامسة التي اجرت انتخاباتها وزارة علي جودت الايوبي (25اب 1934- 27 شباط 1935)[30] واختير عضواً لمجلس النواب للدورة الانتخابية التاسعة[31] التي اجريت من قبل وزارة نوري السعيد الثالثة في أذار 1939[32]، ثم اختير عضواً في مجلس الاعيان في 29 ايار 1937، وفي كانون الاول عام 1942 انتخب عضوا لديوان الرئاسة في مجلس الاعيان[33]، وجددت عضويته في المجلس ذاته في 10 كانون الثاني 1943 [34] ، وفي كانون الاول ايضا من عام 1945 انتخب نائباً ثانياً لرئيس مجلس الاعيان حتى وفاته في عام 1948 [35] .

5

أ- موقفه من القضايا السياسية

1- موقفه من القضايا السياسية الداخلية

كشفت لنا محاضر مجلسي النواب والاعيان وبعد الاطلاع عليها أنّ احمد الشيخ داوود كان من اكثر النواب مشاركة في مناقشات المجلس[36]، ونالت اهتماماته العديد من القضايا الداخلية وفي مقدمتها السياسية ومنها قضية الحرية الفردية، حيث بذل احمد الشيخ داوود كل ما في وسعه من اجل ضمان حريات الفرد وحقوقه وصيانتها من اي تجاوز محتمل من جانب مؤسسات السلطة التنفيذية ومسؤوليها، اذ اثار اهم موضوع في المجلس النيابي في مجال حريات الفرد وحقوقه في جلسة 11 ايار 1927 مطالباً بالغاء جهاز الخدمات السرية[37] التابع لوزارة الداخلية، فقد هاجم هذا الجهاز[38] بمنتهى العنف واصفاً المنتمين اليه باقسى العبارات، واكد بصورة خاصة على تجاوزهم على امن المواطنين واستقرارهم مروجين من اجل ذلك تقارير غير صحيحة، مطالباً الحكومة على ايجاد جهاز متطور للشرطة يقوم باعماله وفق اسس سليمة ومنظمة بهدف حفظ الامن العام ومنع الجرائم[39].

اقتنع احمد الشيخ داوود بالاجهزة الرقابية التي تسلط الاضواء على الاخطاء وتبرز الايجابيات وهي الصحافة والتي وصفت بأنها السلطة الرابعة التي لابد إن تتمتع بالحرية في كتاباتها فسعى الى التخفيف والحد من الضغوطات على الصحافة والصحفيين، بوصف هذا الطلب هو احد مطاليب الحركة الوطنية العراقية منذ عهد الاحتلال، واصر مراراً على ضرورة اجراء التعديلات اللازمة على قانون المطبوعات بما يضمن توفير مستلزمات حرية الصحافة[40].

وفي جلسة 9 كانون الاول 1925، تقدم احمد الشيخ داوود مع عدد من نواب المعارضة بتقرير الى ديوان رئاسة مجلس النواب طالبوا فيه بحث حرية الصحافة وتعديل المادة الثالثة والعشرين من قانون المطبوعات التي منحت مجلس الوزراء حق تعطيل الصحف وغلقها دون محاكمة، مؤكدين ضرورة حصر هذا الحق بالمحاكم المدنية الخاضعة لسلطة قضائية مستقلة[41]، واثناء مناقشة تقرير نواب المعارضة، اوضح احمد الشيخ داوود ان حياة الشعب تعتمد على الصحافة التي هي صوته الحقيقي مبيناً ان حياة الامم تظهر بمظهر مطبوعاتها وما ارتقاؤها الا برقيها وبما ان الصحافة تظهر ما تحتاجه البلاد

من المنافع، وتكشف المضار فهي لسان الامة، واكد احمد الشيخ داوود الحاجة الملحة الى تعديل المادة الثالثة والعشرين من قانون المطبوعات المعمول بها منذ العهد العثماني الذي اراد اخماد انفاس الامة وعقد السنتها لانها لا تصلح للبلاد في طور تكوينها الحديث، وحاجتها الماسة الى معرفة الاخبار والوقوف على الحقائق خاصة وان الشعب متعطش للمطبوعات الحرة(42).

وعندما تقدم عدد من النواب في جلسة 22 نيسان 1926 باقتراح لائحة قانونية تضمنت اصدار عفو عام عن جميع المحكومين الذين اشتركوا في ثورة 1920(43) وجه احمد الشيخ داوود في مداخلته الى شخص الملك فيصل الاول مطالبا اياه ان يستخدم صلاحياته لاصدار اللائحة المقترحة ووافق المجلس على اللائحة(44).

ومن هذا المنطلق طالب احمد الشيخ داوود في 27 شباط 1927 البلاط الملكي بضرورة الغاء قرارات الفصل المتخذة بحق الطلاب المشتركين في مظاهرات النصولي(45)، الا ان الملك رفض الطلب معبراً عن عدم رضاه عن الحادث(46).

6

من جهة اخرى وقف احمد الشيخ داوود ضد اي توجه يسير عكس مصلحة البلاد يتمثل ذلك بموقفه من قانون التجنيد الاجباري، اذ كان من ابرز الرافضين له لأيمانه بوجوب وجود جيش عند وجود الاستقلال لا عند وجود الانتداب البريطاني من وجهة نظره، اذ كان التجنيد الاجباري من المواضيع التي شغلت الوزارات العراقية التي تعاقبت على الحكم في العراق منذ بداية تشكيل الحكم الملكي في آب 1921، وكان ذلك ناتجاً بطبيعة الحال من التخوف الذي ابداه الاهالي إزاءه، لسوء استخدامه في العهد العثماني، وما نتج عنه من وضع ابناء البلاد في معارك لا نفع لهم منها، فضلا عن ان الدفع بالمجندين لاداء الخدمة العسكرية يؤدي الى فقدان الايدي العاملة ولا سيما في الاراضي الزراعية، في ضوء ذلك ترك مفهوم التجنيد الاجباري أثراً سيئا في نفوس الشعب عامة واستمر ذلك الاثر حتى بعد قيام النظام الملكي(47).

اجبرت الحكومة العراقية على توقيع معاهدة مع الدولة المنتدبة (بريطانيا) عرفت بالمعاهدة العراقية - البريطانية الاولى عام 1922 وصادق عليها مجلس الوزراء العراقي في 25 حزيران 1922(48) ومن ضمنها الاتفاقية العسكرية الموقعة بين الجانبين العراقي والبريطاني في 25 اذار 1924 التي نصت المادة الرابعة منها على "تعهد الحكومة العراقية بتخفيض ما لا يقل عن 25% من ايرادات العراق السنوية، لاجل القيام باعباء الجيش والقوات المحلية الاخرى التي تتولى اجرها"، فاخذت الوزارات المتعاقبة منذ ذلك الوقت تفكر في وجوب التخلص من تلك الاتفاقية واحلال التجنيد الاجباري محلها(49).

كانت فكرة التجنيد الاجباري قد طرحت في بادئ الامر على المجلس التأسيسي كرد فعل اثر الاعتداءات التي قام بها الاثوريون(50) في الليفي بعد تمردهم الذي اجتاح لواء كركوك في 4 ايار 1924 وسبب الكثير من الفوضى والقتلى(51) ،وقد وصفهم احمد الشيخ داوود بالوحوش المفترسة، واكد ضرورة اخراجهم من العراق منتقدا الحكومة لتساهلها وتراخيها في ذلك(52) واثر ذلك طرحت جملة من التساؤلات قدمها احمد الشيخ داوود عن الوسائل التي ستتخذها وتتصرف بموجبها الوزارة ازاء هذه الاعتداءات،واجاب جعفر العسكري في المجلس التأسيسي بأنه كان من الداعين لتأسيس جيش وطني من أجل الدفاع عن العراق واستقلاله الا ان بريطانيا كانت تقف حائلاً دون ذلك(53)، وعقب احمد الشيخ داوود على كلام جعفر العسكري قائلا:"أن كل عراقي يرغب بالدفاع عن وطنه، الاّ انّ احداً من العراقيين لن يقدم على الانخراط في الجيش ما دام العراق تلعب فيه الايدي الاجنبية"(54)، وعندما عبر يوسف غنيمة عن اهمية وجود جيش قوي قائلا: "لو كان عندنا جيش قوي قادر على الدفاع عن البلاد

ويغنينا عن الجيش البريطاني لوقفنا مع حليفتنا ومع هذا الموقف" رد احمد الشيخ داوود على ذلك بقوله "مستعد للانضمام للجيش العراقي متى ما تم الاستقلال عن السلطة البريطانية لان العراقي لا يستنكف ان يتجند سواء كان تطوعاً او جبراً"(55).

وعلى الرغم من سعي رئيس الوزراء جعفر العسكري في عام 1926 لتطبيق قانون التجنيد الاجباري من اجل إنشاء جيش قوي من سكان البلاد يتمكن من الدفاع عن حدود البلاد(56) الا ان سعيه لم يلق تأييد من بعض الشرائح الاجتماعية، ولاسيما التي ذاقت الويل من الخدمة العسكرية الالزامية ايام الحكم العثماني(57).

اشتدت المعارضة ضد القانون مما تسبب في خلق وضع مضطرب في بغداد(58)، وعندما عزم رئيس الوزراء جعفر العسكري على عرض لائحة القانون على المجلس النيابي في جلسته المنعقدة يوم 7 نيسان 1927، اعترض النائب احمد الشيخ داوود وانتفض من مكانه عازما القاء خطبة يحتج فيها على تلك اللائحة، الا ان رئيس الوزراء التفت اليه واسكته قبل القاء خطبته(59).

كما وانتقد وزارة جعفر العسكري لتاخير تقديمها لائحة التجنيد للمجلس، اذ عد عمل الوزارة بهذا الشكل قصوراً لا يمكن تلافيه(60).

وعلى اثر ذلك عقد في 4 ايار 1927 فرع حزب النهضة العراقية في كربلاء اجتماعاً، حضره اعضاء الحزب واحمد الشيخ داوود وتقرر خلال الاجتماع كتابة رسائل الى مدن العراق كافة، يدعو فيها الاهالي الى كتابة عرائض الى ممثليهم من النواب يطلبون فيها منهم معارضة المشروع عند عرضه في المجلس النيابي(61).

وابان عقد المجلس النيابي اجتماعه الاعتيادي الثالث في 17 كانون الاول1927 أبدى احمد الشيخ داوود اهتمامه مرة ثانية بالقانون، عندما صرح من مقام الرئاسة متسائلاً عن لائحة التجنيد التي اودعت الى المجلس في اليوم الاخير من انعقاده(62)، وايد حمدي الباجه جي ما قاله احمد الشيخ داوود واستفسر من رئيس المجلس عن وضع اللائحة قانونياً هل تعد مسحوبة ام مودعة الى المجلس(63)، فكان جواب عبد المحسن السعدون رئيس المجلس النيابي أن اللائحة تعد مسحوبة(64) مما سبب احتدام النقاش واستياء بعض النواب(65)،تشابه موقف احمد الشيخ داوود مع مواقف النواب المعارضين للتجنيد الاجباري، اذ شكل هؤلاء تكتلاً داخل المجلس النيابي ضم كلا من امين الجرجفجي معتمد حزب النهضة العراقية، واحمد الشيخ داوود وباقر الشبيبي وعبد العزيز القصاب، ونصرت الفارسي واخرون(66).

حاول مؤيدو لائحة القانون التاثير على اعضاء مجلس النواب المعارضين للائحة، فاقاموا المأدب لكسب ودهم للتصويت عليها، ومثال على ذلك مأدبة الغداء التي اقامها وزير الداخليـــــــة رشيد عالي الكيلاني(67) يوم 13 ايار 1927، والتي دعا اليها بعض النواب وتركز الحديث فيها على قضية التجنيد الاجباري، لكن النواب المعارضين اصروا على رأيهم(68) وتم تكوين تكتل نيابي معارض لفكرة التجنيد الاجباري ضم النواب احمد الشيخ داوود ومحمد رضا الشبيبي ومحمد باقر الشبيبي وحكمت سليمان وسيد عبد المهدي(69) واخرون(70).

كان لتكوين ذلك التكتل النيابي اثراً كبيراً في استقطاب ابرز الوطنيين المعارضين وحثهم على عقد اجتماع في 29 حزيران 1927 حضره عبد الغفور البدري مع لفيف من المحاميين دار النقاش حول قضية التجنيد الاجباري ومعارضته(71).

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في4حزيران1929، تطرق احمد الشيخ داوود الى لائحة قانون الدفاع الوطني، ووصف الوزارات بأنها وزارات مشلولة وعاجزة عن معالجة هذه القضية(72)، وعندما تمكنت وزارة جميل المدفعي الاولى في عام1934 من رفع (لائحة قانون الدفاع الوطني) الى المجلس

النيابي[73] وما ان انتهى الرئيس من اعلان منهاج الجلسة حتى تعالت الاصوات والضرب على المناضد، تطالب بالكلام فتحدث احمد الشيخ داوود مشيداً باللائحة ووصف استقلال العراق أنه استقلال(مثلوم) وبقبول المجلس لهذه اللائحة (تذهب تلك الثلمة) الموجودة فيه(لان الحقوق لا تعطى ولا نأخذها الا بالقوة)[74].

اما مواقفه في مجلس الاعيان، فقد اولى القضايا والموضوعات التي تمت مناقشتها بالمجلس اهتماماً كبيراً، فعند المذاكرة في مجلس الاعيان حول لائحة قانون التقاعد العسكري بتاريخ 9 حزيران 1937، طلب جميل المدفعي من المجلس منع بعض قادة الجيش من التدخل في السياسة لأنّ ذلك يعني القضاء المبرم على كيان المملكة وحياتها على حد قوله، فتكلم احمد الشيخ داوود مجيباً على ذلك: "الجيش من الامة والى الامة وهو سياج الامة، والامة العراقية التي ما نامت على الذل سوف تبقى على ما كانت عليه عزيزة الجانب قوية الشكيمة بواسطة جيشها المحبوب... الجيش مشغول بمهامه الحقيقية وبتقويته وتقوية الدفاع الوطني وهو مشغول بما هو واجب عليه ولم يتدخل في شؤون غير شؤونه مرة"[75].

ورداً على خطاب العرش الذي تقدمت به وزارة نوري السعيد الثامنة(26كانون الاول1943-3حزيران1944) في عام 1943، الذي اشار به الى تشجيع العمل على تأليف الاحزاب السياسية[76] ،ابدى احمد الشيخ داوود استغرابه من تصرفات نوري السعيد بقوله :"يا للعجب من حكومة اماتت الاحزاب وتريد الان ان تحييها"[77].

كما وقف احمد الشيخ داوود ضد الوزارة التي لا تتفق وتوجهاته الفكرية والسياسية، اذ وقف ضد وزارة توفيق السويدي المؤلفة في 23 شباط عام 1946، عندما اجتمع الاعيان في 23 ايار 1946 للنظر في لائحة الميزانية المؤقتة اتفق احمد الشيخ داوود مع لفيف من الاعيان على عدم الحضور لكي لا يحصل النصاب[78] وكانت الغيابات عالية، اذ تغيب (17) عيناً من الاجتماع[79].

وذكر صادق البصام، ان عدم اكتمال النصاب كان مبعثه الاول تأخير الوزارة تقديم الميزانية مما اضطر الاعيان الى عدم التعاون معها لاسقاطها، ولكن السبب الحقيقي لذلك يرجع الى عدم تجاوب الاعيان مع سياسة الوزارة الرامية الى اطلاق حرية العمل الحزبي خشية ان تكون لبعض الاحزاب قواعد واسعة، واستقالت نتيجة ذلك وزارة توفيق السويدي في 30 ايار 1946[80].

2- موقفه من القضايا السياسية الخارجية

ـ موقفه من المعاهدات العراقية ـ البريطانية

بعد عرض قضية الموصل التي كانت سببا للنزاع بين العراق وتركيا على عصبة الامم، واوصت لجنة الحدود التي عينتها عصبة الامم أن يحتفظ العراق بالموصل بشرط ان تعقد معاهدة جديدة بدلا عن معاهدة عام 1922 تضمن استمرار الانتداب البريطاني لمدة ربع قرن على العراق بشرط دخوله في اثناء ذلك الى عصبة الامم[81].

تلى عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية في الجلسة السابعة من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1925 قرار مجلس العصبة الخاص بالاقتراح الذي ارسله وكيل المندوب السامي البريطاني المتضمن اقرار المعاهدة الجديدة والمفاوضات الجارية بين الطرفين، واعرب عن عزمه تقديم الاقتراحات والنتائج التي توصل اليها في اقرب وقت[82].

وفي 18 كانون الثاني 1926 ناقش المجلس النيابي الكتاب الذي ورد اليه من رئاسة الوزراء والمتضمن(لائحة قانون المعاهدة المنعقدة بتاريخ 13 كانون الثاني 1926 بين العراق وبريطانيا العظمى)[83]،

فقدم محمد سعيد العبد الواحد(نائب البصرة) اقتراحاً طالب فيه الاسراع بمذاكرة المعاهدة دون تحويلها الى لجنة الادارة والسياسة معللاً ذلك بان امر المعاهدة الجديدة هو فقط لاطالة امد المعاهدة القديمة(معاهدة 1922)، فوقف احمد الشيخ داوود موقفاً معارضاً للمعاهدة، اذ كان من ابرز الرافضين والناقدين لمعاهدة 1926 مساندا في ذلك موقف حزبه حزب الشعب، وعندما اصر السعدون على توقيع المعاهدة على وجه السرعة، واقترح ان تكون الجلسة سرية معللا ذلك بانه ربما تؤثر خطب بعض النواب على سياسة العراق الخارجية(84)، احتج احمد الشيخ داوود بشدة وعبر عن اعتراضه بتمزيق ورمي المعاهدة والقانون الاساسي(الدستور) والنظام الداخلي على النواب الاخرين، وغادر القاعة محتجاً هو وزملاؤه البالغ عددهم (18) نائباً(85)، لكن على الرغم من هذه المعارضة عقد المجلس جلسة سرية دامت ساعة ونصف، وبعد ذلك اصبح الاجتماع بشكل علني، وجرى التصويت بطريقة تعيين الاسماء، وصادق المجلس على هذه المعاهدة باجماع النواب الحاضرين البالغ عددهم (85) نائبا(86) وبذلك يكون احمد الشيخ داوود قد عارض معاهدة 1922 التي عرضت على المجلس التأسيسي واستمر بمعارضتها عندما مددت عام 1926(87).

وفيما يخص المعاهدة العراقية- البريطانية لعام 1927، فقد فسحت معاهدة عام 1926 المجال امام الساسة العراقيين لاجل النظر في المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق وبريطانيا كل اربع سنوات ابتداءاً من تاريخ قبول معاهدة 1922(88) فاخذت وزارة جعفر العسكري الثانية على عاتقها مهمة مفاوضة الجانب البريطاني(89)، واستهلت منهاجها بتأكيد التفاوض مع بريطانيا وادخال العراق في عصبة الامم باقرب وقت ممكن(90).

واثناء المذاكرة بخصوص(لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1927 المالية) الفصل الخاص بالاعانات(91) ابتدأ احمد الشيخ داوود كلامه قائلا: "هذا الفصل ثمرة شجرة المعاهدة البريطانية من الذيل المالي"، منتقداً ضخامة المصروفات التي تقدمها الحكومة العراقية للموظفين البريطانيين كما ابدى امله بان تلتزم بريطانيا بعهودها وتعدل هذه الذيول "بسخاء"(92).

واعلن رفضه لمعاهدة عام 1927(93) التي عدت معاهدة مخيبة لامال العراقيين ودون طموحهم(94) ومن منطلق المعارضة والتأييد للحكومات القائمة، وحينما عرضت حكومة نوري السعيد معاهدة 1930 في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 16 تشرين الثاني 1930، لمناقشتها واقرارها، انقسم النواب الى قسمين مؤيد ورافض(95).

وقف احمد الشيخ داوود موقفاً رافضاً للمعاهدة، حيث بين رأيه المعارض هذا من خلال اجابته على التساؤلات التي وجهتها جريدة العالم العربي له تحت عنوان(الاستفتاء الحر في المعاهدة الجديدة وذيولها) اذ قال: "رأيي في المعاهدة الجديدة رأي في سابقاتها، فقد عارضت في معاهدة 1922 وانا عضو في المجلس التأسيسي وعارضت في تمديدها سنة 1926، وانا نائب وعارضت في معاهدة 1927، وانا وزير وكلها كانت اقل ضررا منها، وان كانت مشبوعة بروح الانتداب ولكن هذه المعاهدة المشبوعة بروح الانتداب المطلق الدائم والملحقة لقطر العراق بالمستعمرات البريطانية التي اشد وطأة واثقل ضغطاً وانكى ضربة على العراق الذي كنت احد المجاهدين لتحريره واستعذبت المنافي والسجون في سبيله، فانا ارفضها واؤمل من الشعب العراقي رفضها"(96)،الا ان مجلس النواب صادق على لائحة المعاهدة بالاكثرية فكان عدد المصوتين (82) نائبا وافق عليها (69) نائبا وعارضها البقية ومن ضمنهم احمد الشيخ داوود(97).

ـ علاقات العراق مع دول الجوار وموقف احمد الشيخ داوود منها

ادى تتويج الامير فيصل ملكاً على العراق في 23 اب 1921 الى تزايد غارات الوهابين(98) على الحدود العراقية - النجدية، فأخذت هذه الهجمات توقع خسائر كبيرة في الجانب العراقي(99) وتفاقمت الحالة الى درجة بات معها الاصطدام ووقوع الحرب بين الطرفين وشيكاً، ولاجل الحفاظ على مصالحها تبنت بريطانيا مسألة رأب الصدع بين البلدين، وبعد سلسة من المفاوضات والمداولات وقع الطرفان معاهدة المحمرة في 5 ايار 1922[100]، الا ان توتر العلاقات بين الجانبين سرعان ما عاد مرة اخرى، فبات امر توقيع معاهدة تضع حداً لهذه التجاوزات امراً لابد منه فأوكلت الحكومة العراقية الى جلبرت كلايتون المندوب السامي البريطاني وتوفيق السويدي ليمثلاهما في عقد معاهدة فتمخضت عن هذه المفاوضات توقيع اتفاقية (بحرة)(101)في تشرين الثاني 1925(102).

كانت الهجمات السعودية على الاراضي العراقية تثير قلق النواب، ومن هذا المنطلق طالب احمد الشيخ داوود في جلسة الخامس من نيسان 1926، من وزير الداخلية حكمت سليمان، ان يوضح للمجلس التدابير التي اتخذتها الوزارة ازاء تجاوزات بعض عشائر نجد التي لا تتفق ومضمون الاتفاقية، وكان رد وزير الداخلية أنّ الحكومة اتخذت التدابير اللازمة من خلال اتصالها بعاهل نجد الذي بدوره اصدر الاوامر لاحد عماله بمنع التجاوزات[103].

وعندما قدمت وزارة جعفر العسكري الثانية الى مجلس النواب(لائحة قانون منع الغزو والنهب لسنة 1927)، تاكيداً منها على حسن السلوك والتزاما بنصوص اتفاقية بحرة[104] طالب احمد الشيخ داوود حذف الفقرة الاخيرة من المادة الاولى التي نصت على: "يعاقب بالاشغال الشاقة او الحبس بمدة لا تزيد على السبع سنوات او بالغرامة او بكلتيهما على كل من ارتكب من العراقيين الساكنين في العراق الغزو والنهب او قطع الطريق في اراضي دولة مسالمة لدولة العراق"، لكن اقتراح احمد الشيخ داوود لم يقبل(105).

اما فيما يخص العلاقة مع سورية فبعد الحرب العالمية الاولى اصبح السوريون مشغولون بالتخلص من سيطرة الانتداب الفرنسي[106]، وعند اندلاع الثورة السورية في 23 اب 1925، مارست سلطات الاحتلال الفرنسي اعمالا فضة ووحشية ضد الشعب السوري، بهدف قمع هذه الثورة(107) كان للاحداث المؤلمة التي شهدتها سوريا صدى كبير في العراق[108]، لا سيما في مجلس النواب العراقي، ففي جلسته المنعقدة في 29 تشرين الاول 1925، القى احمد الشيخ داوود تقريرا وقعه (18) نائبا نص هذا التقرير على : "ان الوقائع الجارية في سوريا قد تطورت بصورة مريعة وسببت ضحايا في النفوس والاموال، مما تألمت له نفوس كثيرا" وطالبوا فيه المجلس ان يعرب عن استنكاره لهذه الاحداث، وعندما وضع الاقتراح للتصويت قبل بالاكثرية، ولم يكتف احمد الشيخ داوود وزملاؤه بذلك بل عمدوا في 11 تشرين الثاني 1925، الى تأليف لجنة اسعاف منكوبي سوريا برئاسة محمد الصدر وعضوية احمد الشيخ داوود وورشيد عالي الكيلاني واخرون[109].

وفي مناقشات مجلس الاعيان، عندما قدمت لجنة الداخلية والخارجية والحقوق تقريرها في 24 حزيران 1937(لائحة قانون تصديق اتفاق حسن الجوار بين العراق وسوريا) كانت مداخلة احمد الشيخ داوود على هذه اللائحة ان قال: "ان هذه الاتفاقية هي ولاشك مقدمة للاتفاقية الكبرى التي نأمل ان تتم بعد ان تنزع سوريا عنها ثوب الانتداب ويعلن استقلالها ودخولها عصبة الامم، ولاشك اننا نأمل انها ستنظم الى الحلف العربي واملنا قوي ان تكون البلاد العربية وحدة حقيقية تامة وان تعددت حكوماتها وملوكها، ولكن هذه الوحدة التي يسعى اليها منذ مئات السنيين يتممها ويزيدها قوة كلما انضمت دولة عربية الى الحلف العربي العراقي"(110)، وقد صادق مجلس الاعيان على هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في 26

حزيران 1937، فكان عدد المصوتين (14) حيث وافقوا بالاجماع ومن ضمنهم احمد الشيخ داوود[111].

وبخصوص العلاقة مع المملكة الاردنية الهاشمية، فقد شغلت العلاقات العراقية - الاردنية حيزا في مناقشات مجلس الامة العراقي، لعدة اسباب منها أن العائلة المالكة واحدة وهي العائلة الهاشمية ، وبسبب علاقة الجوار من ناحية اخرى، والبغض للكيان الصهيوني الغاصب من ناحية ثالثة، ففي جلسة مجلس الاعيان بتاريخ 15 مايس 1947 قدمت لجنة الشؤون الداخلية والخارجية والحقوق التي كان احد اعضائها احمد الشيخ داوود تقريرها الى مجلس الاعيان عن لائحة قانون تصديق معاهدة (الاخوة والتحالف بين مملكة العراق والمملكة الاردنية الهاشمية) وعند اطلاع اللجنة على نصوص المعاهدة وسماع بيانات رئيس مجلس الوزراء وملاحظات الاعضاء المختلفة، قررت اللجنة قبول اللائحة بالاكثرية[112] واوصت اللجنة مجلس الاعيان بقبول اللائحة وصادق عليها في جلسته المنعقدة في 15 مايس 1947، فكان عدد المصوتين (17) عينا وعدد الموافقين منهم (16) عينا بينهم احمد الشيخ داوود[113].

وفيما يخص موقف العراق من القضية الفلسطينية فقد اولى احمد الشيخ داوود في خطاباته ومناقشاته داخل المجلس النيابي القضية الفلسطينية اهمية كبيرة، اذ كانت للسياسة التي اتبعتها بريطانيا في فلسطين اثر كبير في دفع الفلسطينيين لاعلان الاضراب العام في 3 تشرين الاول 1933، وقيام المظاهرات الكبرى وسقوط عدد من القتلى والجرحى[114]، ورفع عبد الغفور البدري (نائب ديالى) الى المجلس اقتراحا لتأجيل الجلسة ثلاث دقائق حدادا على ارواح شهداء فلسطين واستنكارا على ذلك[115]، استصوب احمد الشيخ داوود فكرة الحداد هذه ورأى الفرصة مناسبة للتكلم عن الفضائع التي جرت في فلسطين مبيناً أن القضية الفلسطينية قضية تهم العرب جميعا[116]، الا انه سرعان ما قوطع من قبل جميل المدفعي رئيس المجلس النيابي الذي رفض بحث الموضوع[117].

اما تركيا فبعد ان بدأ الاتراك خلال الاعوام بين (1921- 1925) يعكرون صفو الامن على حدود العراق الشمالية رغبة منهم في ضم ولاية الموصل اليهم، ومن جانبها اتخذت الحكومة العراقية تعاونها القوات البريطانية كل الاحتياطات اللازمة لدفع اي اعتداء تركي على الحدود[118]، الا ان الاتراك في السنوات اللاحقة ادركوا اهمية توثيق علاقاتهم مع العراق، ففي 5 حزيران 1926 عقدت معاهدة ثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا اعترفت الاخيرة بموجبها ببقاء الموصل جزءاً من العراق والتنازل عن ادعاءاتها مقابل اعطاءها 10% من عائدات النفط المستخرج من ولاية الموصل ولمدة 25 سنة[119].

وحينما عرضت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة لائحة المعاهدة على المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في 14 حزيران 1926، اثنى احمد الشيخ داوود على هذه المعاهدة كونها افضل السبل لتحسين العلاقات بين البلدين[120]، ووافق عليها عندما قدمت اللائحة للتصويت[121] واستكمالاً لمعاهدة التحالف السابقة الذكر، طلب احمد الشيخ داوود ارسال ممثلين الى تركيا الحليفة الجديدة ليمثلوا العراق هناك[122]، وبتوقيع المعاهدة تحسنت العلاقات بين الطرفين فاعترفت تركيا بالعراق اعترافا رسميا عام 1927، وعمل الجانبان على اقامة تمثيل دبلوماسي بينهما وتم تعيين مفوضين في عاصمتي البلدين وذلك في عام1929[123]، هكذا نجد احمد الشيخ داوود قد ابدى حرصه على تحسين العلاقة مع تركيا بغية توفير الاستقرار في المنطقة.

كما بين احمد الشيخ داوود موقفه من العلاقات العراقية التركية في مناقشات مجلس الاعيان، حين مناقشة(لائحة قانون تصديق الاتفاق الحاصل بين العراق وتركيا بشأن تمديد اجل الفصل الثاني من المعاهدة العراقية – البريطانية- التركية) المنعقدة في 5 حزيران 1926[124]، اذ اوضح في هذه

اللائحة (الاتفاقية) ما نتج منها من نتائج حسنة، اذ ان العنصر العراقي التركي وصلا الى درجة من التفاهم، واشار الى فائدة التمديد بقوله: "نرحب به ونسأل الله تعالى ان يجعل هذين الشعبين متعاضدين على مدى الايام"[125]، وقد صادق مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في 26 حزيران 1937 على اللائحة[126].

وفيما يتعلق ببلاد فارس فبعد ان انفصل العراق عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى بعد خضوعه للاحتلال البريطاني، ورث عنها الالتزامات الدولية ومنها مشكلة الحدود العراقية - الايرانية، فلم تعترف ايران بالعراق، وكان في مقدمة اسباب هذا الجفاء الذي استكملت حلقاته بين العراق وايران هو الاتفاقية العدلية المنعقدة بين العراق وبريطانيا في 25 اذار 1924 التي بموجبها حرمت ايران من الامتيازات الاجنبية التي كانت تتمتع بها في عهد الدولة العثمانية[127] واظهرت ايران املها بان يتنازل العراق عن جزء محدود من شط العرب، لكن الملك فيصل الاول رفض ذلك مما اثار استياء شاه ايران وحكومته وبذلك اخذت العلاقات تتدهور بين البلدين[128] وعاد الخلاف مرة اخرى، لا سيما بعد حصول العراق على استقلاله بدخوله في عصبة الامم في3 تشرين الاول 1932[129].

تصاعدت الخلافات مع ايران وبشكل سريع في ايار 1934، فوقعت معارك متقطعة بين عشائر الطرفين على الحدود الامر الذي دفع الحكومة العراقية لعرض المسألة على عصبة الامم في تشرين الثاني 1934[130] وعندما افتتح الملك غازي مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي لعام 1934، اعرب عن امله بحل الخلاف الحاصل بين الطرفين بسبب الحدود من خلال عرض المسألة على عصبة الامم او بالتفاوض المباشر بين الطرفين[131]، وتحدث احمد الشيخ داوود موضحاً تفاصيل القضية وأحقية العراق بشط العرب مستنداً على الوثائق المبرمة بين الطرفين، وانكر على ايران تجاوزها على الحدود مطالباً الحكومة بإتخاذ خطوات بناءة، والاستناد على القوة لمواجهة المطامع الايرانية[132].

ب- موقفه من القضايا الاقتصادية:

كشفت خطابات احمد الشيخ داوود داخل المجلس النيابي عن متابعات شديدة للاقتصاد الوطني، واتسمت مناقشاته بالشمول لنواحي الحياة الاقتصادية والمالية، فيظهر مؤيداً لبعض القرارات والاقتراحات تارة، ومعارضاً لها تارة اخرى.

فقد كان له موقفاً من القضايا الاقتصادية يأتي في مقدمتها المالية متمثلةً بميزانية الدولة، فلا تقتصر اهمية الميزانية على الناحية المالية وحسب وانما تتجاوز اثارها الى النواحي السياسية والاجتماعية ايضاً، اذ يمكن عدها الخطة المالية المعينة للدولة، فهي الوسيلة المهمة التي عن طريقها يتم توجيه الحياة الاقتصادية، كما تعد الميزانية وسيلة مهمة لمراقبة الشعب اعمال حكومته، وذلك عن طريق السلطة التشريعية، وبعد ذلك ظاهرة حضارية في الدولة البرلمانية، اذ تتخذ واسطة لنقد اعمال الحكومة ومناقشتها ومطالبة الحكومة بعرض الايضاحات الكافية عن ابواب وفصول الميزانية[133]، وكانت اول ميزانية ناقشها مجلس النواب في سنة 1925، تلك التي بدأت من 31 اذار سنة 1925 وانتهت في اول نيسان سنة 1925[134].

وفي اجتماع مجلس النواب المنعقد في 25 اب 1925، عندما عرضت الحكومة على المجلس لائحة فتح اعتماد مؤقت لشهر ايلول 1925 من حساب الميزانية العامة، انتقد العديد من النواب بقوة اللائحة المقترحة وفي مقدمتهم احمد الشيخ داوود مبينا بانه من شأنها ان تربك خزينة الدولة وتستنزفها فحملوا المجلس على فض اللائحة لهذا السبب المقنع، فلم يصوت لصالح اللائحة سوى واحد وثلاثين من اصل سبعين نائب حضروا الاجتماع، الا ان عدداً من النواب المؤيدين للائحة اثاروا الشكوك حول نتيجة التصويت، كما حاولوا التاثير على بعض النواب علهم يغيرون موقفهم، وفي هذه الاثناء ادعى النائب

المؤيد للحكومة محمد سعيد عبد الواحد[135] ان غالبية النواب صوتوا (من دون دراية) فرد عليه احمد الشيخ داوود طالبا منه سحب كلامه لما فيه من مس كرامة المجلس، مما تسبب بضجيج وضرب على المقاعد وترديد اقوال الداوود، احتجاجاً على كلام النائب(محمد سعيد عبد الواحد)،مما اجبر ديوان رئاسة المجلس على ان يعيد احصاء الاصوات حسما للموقف، وعندما تبينت صحة الارقام المذكورة عم التصفيق داخل المجلس ابتهاجا واعتزازا بكرامة المجلس[136].

اوضح احمد الشيخ داوود موقفه من ميزانية حفر سد الفاو، اذ اشار الى دمج ميزانية حفر سد الفاو مع ميزانية الميناء، مستفهماً من مقرر اللجنة المالية يوسف غنيمة فأجاب الاخير بأن السبب هو العلاقة الموجودة بين الميناء وسد الفاو، لذا رأت اللجنة ان تكون لهما ميزانية واحدة وتجعل ميزانية حفر سد الفاو فصلاً اولاً وميزانية الميناء فصلاً ثانياً[137].

وطلب احمد الشيخ داوود، ان يؤخذ رأي الحكومة فيما جاءت به اللجنة، وعلى الرغم من ذلك قبل ادماج ميزانية حفر سد الفاو مع ميزانية الميناء[138]، وفي 1927 استشهد احمد الشيخ داوود في مجلس النواب بميزانية سنة 1927، اذ خمنت واردات الميناء (3,218,000) روبية ونفقاته (3,155,181) روبية اي ان كل ما تبقى من وارداته التخمينية (819 و 62) روبية وهذا يعني ان نسبة الانفاق في ميزانية الميناء الفت (98,05%) من وارداته، وفسر احمد الشيخ داوود ذلك (بالطرق الملتوية) التي تلجأ اليها ادارة الميناء في الصرف والانفاق خصوصا في موضوع رواتب الموظفين الاجانب الذين كانوا يمثلون اكثرية موظفي الميناء[139].

كما حدد احمد الشيخ داوود موقفه من مخصصات البلاد، اذ حاول وضع بعض الضوابط القانونية لتحركات البلاط والملك، فقد حرص على طلب تحديد مخصصات البلاط الملكي التي عرضت على مجلس النواب ضمن ابواب ميزانية الدولة في جلسة 6 تشرين الاول 1925، فقد طالب بتخفيضها، علماً أن مخصصات مصروفات البلاط قدرت في ميزانية تلك السنة بمبلغ (49) الف و (700) روبية في السنة[140]، ووفق ذلك وافق مجلس النواب على جميع التعديلات والتنزيلات التي اقترحتها اللجنة المالية، بشأن مخصصات الملك ومصروفات البلاط في ميزانية تلك السنة بسبب اصرار نواب المعارضة[141]، وبعد مرور مدة اكثر من سنة ونصف السنة، كرر احمد الشيخ داوود موقفه هذا، عندما طلب في جلسة 19 ايار 1927، ان تحول المبالغ اللازمة لبناء قصر ملكي الى تعبيد الطرق بين الالوية لانها تغرق في الاوحال في فصل الشتاء[142].

وفي 4 ايار 1927، جرت مناقشات طويلة حول الميزانية وابدى احمد الشيخ داوود استغرابه من ادعاء بعض النواب، أن راتب الملك لا يكفي لسد نفقاته، واعلن عدم موافقته على ذلك، ومع ذلك حصلت الموافقة على تلك الفقرة، الامر الذي دفع احمد الشيخ داوود الى التصريح قائلا : "ان الحكومة الحالية غير جديرة لتولي مهام هذا البلد وان الاخير لم ينتفع بأي شكل من الاشكال"[143].

وبخصوص مراقبة واردات السكك الحديدية، وجه احمد الشيخ داوود سؤالا هل من حق الحكومة مراقبة الواردات تلك المراقبة التامة، حتى تتمكن من اخذ العهد على عاتقها ام تتركها بايدي اناس غير الحكومة؟ وتساءل ايضا كيف تكون الحكومة ضامنة اذا لم يستحصل المبلغ طيلة مدة القرض؟ وطلب من وزير الاشغال عبد الحسين الجلبي ان يوضح الامر، فاشار وكيل وزير الاشغال صبيح نشأت الى ان لوزير الاشغال حق الاشراف على السكك الحديدية، اشرافاً تاماً، وطلب التصويت على ميزانية السكك الحديدية[144].

وعندما قدمت لجنة الميزانية في الجلسة المنعقدة في 5 ايار 1926 تقريراً عن لائحة الميزانية العامة لسنة 1926 المالية التي خمنت بـ (414,70,000) لكا[145] وجرى نقاش بين النواب ووزير المالية(

صبيح نشأت) عن تقرير الميزانية وجرى التصويت على لائحة ميزانية سنة 1926، بطريقة تعيين الاسماء كان احمد الشيخ داوود من ضمن النواب غير الموافقين عليها(146).

وحينما شرع المجلس بالمذاكرة حول المادة الخامسة من(لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1927 المالية) والمتضمنة تخمين ايرادات السكك الحديدية لسنة 1927 المالية(147) بين احمد الشيخ داوود لوزارة جعفر العسكري الثانية حجم الاضرار التي يتكبدها العراق من جراء المبالغ التي تقدمها الحكومة العراقية لادارة السكك الحديدية وبدون فائدة، وطلب من الوزارة ان تأخذ بنظر الاعتبار، مصلحة الشعب وتحل قضية السكك حلاً سريعاً، عن طريق استملاكها بدون ثمن(148) بعد ان صرح أن سكك الحديد لا تعود الى الحكومة(149).

وجاء جواب وزير المالية ياسين الهاشمي أن هذه القضية لاتزال تحت البحث والمناقشة، واما القروض فهي لأجل اقامة مباني ستعود ملكيتها للعراق متى ما استملك الاخير السكك الحديدية(150).

وفيما يخص سياسة الدولة الضريبية، كان احمد الشيخ داوود يستغل كل فرصة جديدة لتوجيه انتقدات لاذعة الى سياسة الدولة الضربية في ميدان الزراعة، فقد استغل فرصة عرض(لائحة قانون تحقيق حصة الحكومة من الاراضي لسنة 1927) على المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ السابع من شباط 1927، ليشن حملة في غاية العنف على سياسة الدولة الضريبية، حتى ان توجه الى اعضاء المجلس بعبارات دارجة قائلا: "فيا ايها المجلس الموقر اتق الله في عباد الله، اذا اردت ان تضع قانوناً ضع قانوناً لا يضيع حق الملة، ولا يجحف بحقوق الخزينة"(151)، كما طالب احمد الشيخ داوود تخفيض ضريبة الاملاك المقدرة بـ (10%) من قيمته، او من وارد الدار السكنية الى النصف، اي الى (5%) فقط بسبب "الضائقة المالية والبطالة المنتشرة وضنك الاوضاع الاقتصادية في البلاد بشكل عام"(152).

وفي جلسة11 مايس 1927 انتقد احمد الشيخ داوود ما اقدمت عليه اللجنة المالية، بإنقاص روبيتان من رواتب الشرطة، مذكراً المجلس بالمتاعب التي يتحملها رجل الشرطة في سبيل توفير الامن الاستقرار(153).

وفي جلسة (29) للمجلس النيابي في 12 حزيران 1933، وجه احمد الشيخ داوود انتقاده الى الزيادة الحاصلة في عدد الموظفين الذين اخذوا يتزايدون بشكل كبير، واصبحوا يشكلون عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة مشبهاً اياهم بـ (الجيوش الجرارة)، ومن جهة اخرى اكد على ضرورة قيام الحكومة الحالية بالاهتمام بالملاحة في نهري دجلة والفرات، وذلك من خلال تخصيص المبالغ اللازمة لهذا الامر(154).

أيد احمد الشيخ داوود، تقرير اللجنة المالية التي خفضت (1437) دينارا من رواتب ديوان وزارة المالية من جراء الغاء التفتيش المالي، كما ولفت احمد الشيخ داوود نظر الوزارة الى قضية مهمة، وهي امكانية تفويض المفتش الاداري حق التفتيش على الدوائر المالية، لكي يكون الطريق اقصر والفائدة اعم، وتساءل احمد الشيخ داوود من وزير المالية، هل هذا الاقتراح موافق للمصلحة؟ فاجابه وزير المالية ناجي السويدي بان الاقتراح موافق للمصلحة فتمت الموافقه عليه وتم توقيعه وتنفيذه(155).

وفي الجلسة المنعقدة في 2 نيسان 1934 اشار احمد الشيخ داوود الى الفصل الحادي والعشرين : أ ـ القسم الاول: أـ مديرية الاملاك والاراضي الاميرية العامة ـ الفصل 21:أ والبالغة(19,000) دينار: ان توزيع الاراضي الاميرية العامة توزيعاً مشروطاً بقيام دوائر الري بواجبها بايصال الماء الى تلك الاماكن وتلك الاراضي إن عدم وصول الماء يقضي بعدم السكن فيها، اوضح احمد الشيخ داوود بخصوص الفصل الخامس والعشرين: أـ تاديات لصندوق تقاعد الموظفين الاجانب (22300) دينار انها تشكل ثقل على الدولة مشيرا فيها الى نسخة الوزير (120) دينارا ونسخة المستشار الاجنبي (300) دينار في حين ان البلاد بحاجة لكثير من المشاريع الصناعية والزراعية والري وغيرها(156)، كما

واشار الى انه لا يوافق رأي النواب محمد رضا الشبيبي وضياء يونس بخصوص تقليل عدد الوحدات الادارية مشيرا الى ان البلاد في عهد الحكومة العثمانية كانت مهملة من جميع النواحي العمرانية لا سيما المشاريع، وبعد تأسيس الدولة العراقية تجدد الامل في اعمارها وزيادة وارداتها[157].

وعند مناقشة الفصل (40) ـ القسم الاول ـ المراكز والادارة ـ الرواتب (348,100) روبية اشار احمد الشيخ داوود قائلا :"لا يخفى على المجلس ان للشرطة مقاماً في البلاد يليق بالاعتناء" منتقداً هذه الميزانية لعدم شمولها على تخصيصات مدارس الشرطة التي ينبغي ان تكون منظمة ومنقحة[158]، وفي جلسة (30) للمجلس النيابي في 22 اذار 1934 طلب من الحكومة زيادة رواتب مصلحة الشرطة[159]، وتم التصويت على هذه اللائحة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 18 نيسان سنة 1934، وكان عدد الموافقين (63) نائبا وكان احمد الشيخ داوود من الموافقين عليها[160].

اما في مناقشات مجلس الاعيان، فقد ساهم احمد الشيخ داوود بشكل واضح ومهم في مناقشة وتقويم الميزانية العامة، وبدأ ذلك من خلال ابداء الملاحظات والمناقشات من اجل تقويم السياسة المالية، ففي جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في 16 حزيران سنة 1937، ناقش (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1937 المالية لسنة1937)[161] وعندما تلي الفصل العشرون: القسم الاول: دائرة المفتش المالي العام، اشار احمد الشيخ داوود بخصوص هذا الامر قائلا: "هذه الدائرة ودوائر التفتيش الباقية التابعة لوزارة العدلية ووزارة الداخلية يصرف عليها مبالغ لا يستهان بها، لكن مع الاسف ارى ان النتائج المستحصلة من صرف هذه المبالغ على الدوائر الثلاثة للتفتيش العدلي والمالي والاداري هي دون هذه المبالغ بكثير، فاما ان الوزارات بناءً على كثرة اشغالها لا تهتم بالتقارير المرفوعة اليها من هذه الدوائر واما ان تكون هذه الدوائر نفسها فاشلة"[162].

واعتقد احمد الشيخ داوود ان هذه الدوائر هي بحاجة لاهتمام الحكومة، وان تجعل تقاريرها المرفوعة اليها الى اشخاص خاصين، ليعطوا الى الوزير خلاصات ما قام به المفتشون حتى تستفيد الوزارة من هذه الدوائر، وان لا تبقى على حالها مع عدم حصول النتائج[163].

كما تطرق احمد الشيخ داوود في الجلسة المنعقدة في 17 حزيران 1937 الى ضريبة الارض مبيناً رأيه فيها من خلال ما ذكره:"التقدير والجباية الحادثتين بموجب قانون ضريبة الارض وحق الماء، فاطلب من الحكومة ان تتخذ تدبير اخر غير تدبير الذرعة والتخمين، بخصوص استيفاء حق الماء والارض لاستراحة الاهلين مما يجدونه من الاضرار الخاصة والعامة"[164]، وقد ابدى وزير المالية جعفر ابو التمن موافقته على رأي احمد الشيخ داوود فيما يخص اعادة النظر في قوانين الضرائب، واكد للمجلس أن الحكومة جادة في تدقيق قوانين الضرائب مشيرا الى تقديم التدقيقات الى المجلس في الاجتماع القادم[165].

وطالب احمد الشيخ داوود ايضاً توسيع (مطبعة الحكومة) وطالب الحكومة بتوسيعها اكثر من ذلك لطبع الكتب المدرسية وغيرها حتى يمكن الاستغناء عن جلب الكتب من البلاد الاخرى، وتساءل قائلا : "هل الحكومة عازمة على توسيع هذه المطبعة"[166].

وفي الجلسة المنعقدة في 17حزيران1937 لفت احمد الشيخ داوود النظر الى قلة رجال الادارة في البلاط، وطلب من وزارة الداخلية ان تساعد الدوائر الاخرى في انتقاء رجال إدارة اكفاء قديرين معللاً ذلك بان الادارة هي السبب الوحيد لاستتباب الامن وحصول الطمأنينة واضاف قائلا : "فرجال الادارة في الحقيقة هم المسؤولون الوحيدون عما يقع في الويتهم او اقضيتهم من سوء الادارة ..."[167].

هكذا نجد احمد الشيخ داوود من خلال طروحاته ومطاليبه وموقفه من الميزانية العامة يناقش بعض الميزانية بشكل واسع في حين كان دوره في بعض الميزانيات محدوداً او معدوماً ومختصراً على الموافقة او الغياب عند التصويت عليها.

أما فيما يتعلق بالجانب الزراعي في العراق فكان اهتمامه واضحاً، فعّد مسألة الاراضي من المسائل الرئيسة التي دارت حولها معظم الصراعات في القرون المبكرة من تاريخ العراق الحديث، ولعل من اكثر المشاكل الحاحاً في هذه المسألة هو الاستغلال الذي مارسه الشيوخ المتنفذين على الفلاحين وعلى الرغم من محاولات العثمانيين لاصلاح الاراضي الاميرية وعمرانها، الا انها جوبهت بمقاومة الملاكين والشيوخ والتي كانت تحول دون تحقيق هذه الاصلاحات، ولما احتلت بريطانيا العراق، وجدت ان مصالحها تقتضي ايجاد ودعم طبقة اقطاعية ورأسمالية فمنحت هذه الطبقة خلال الحكم البريطاني المباشر وفي ظل الانتداب اراضي واسعة، تعود ملكيتها في الاصل الى الدولة(اميرية) وتقوم هذه الفئة بالادارة والاشراف على الاراضي المزروعة، فتجنى خيرات الاراضي على حساب الفلاحين والذين كان نصيبهم من الارض البؤس والشقاء(168).

اظهر احمد الشيخ داوود اهتمامه بالجانب الزراعي، إذ أبدى مخاوفه من لائحة قانون تحسين الزراعة حلج القطن لسنة 1926، معللا تخوفه هذا من اللائحة، كونها تطلق يد بعض الاقطاعيين بالزراعة على حساب الاغلبية العظمى من الفلاحين، وايده في مخاوفه النائب يوسف غنيمة، وقدم اقتراحا لسحب هذه اللائحة، وتم ذلك فعلا، حيث سحبت وزارة جعفر العسكري الثانية اللائحة من اجل دراستها دراسة مستفيضة(169).

كما طلب احمد الشيخ داوود من وزارة جعفر العسكري ان تعمل على رفع مستوى الفلاح وتثقيفه، وذلك من خلال فتح المدارس في القرى ورفع مستوى عمله من خلال تقديم الآلات الحديثة بدلا من الآلات القديمة(170).

وبخصوص لائحة قانون تحقيق حصة الحكومة من الاراضي لسنة 1927 والتي تنوعت فيها طرق الجباية (مرة تخمين واخرى تثليث وتارة تخميس...) واطلقت يد الحكومة في استعمال هذه الطرق(171)،استنكر احمد الشيخ داوود هذه اللائحة واصفاً اياه بأنها: "تستلزم تسليم الامة الضعيفة المسكينة الفقيرة بيد الجلاد، وكيف يجوز للمجلس التشريعي ان يسن قانوناً يخير الحكومة، وان يقبل المادة الاولى من هذا القانون التي تجعل الحكومة تختار بنفسها، ان شاءت تأخذ خمسا وان شاءت تأخذ ثلث من التخفيضات"، وبين اعتراضه بقوله "ونرجع الى الوحدة انا لا اعرف ما هي الوحدة عندنا افدان وفي كل ناحية من كل ناحية وفي كل قرية نوع من الفدان، ففي البعض منها الفدان يزرع (1000) حصة وفي بعضها يزرع (400) حصة وفي بعضها (200) حصة فانا ما اعرف الوحدة التي تعتبرها الحكومة... لكن هذا القانون مغازي في مغازي في مغازي وغموض في غموض" وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت للائحة قبلها المجلس بالأغلبية(172).

حظيت مشكلة الاراضي باهتمام احمد الشيخ داوود عندما ناقش النواب لائحة قانون حصة الحكومة من الاراضي الزراعية لسنة 1927، اذ طلب الداوود اعادة هذه اللائحة الى اللجنة لتعيد النظر فيها، اذ كان يرى ان هذه اللائحة لا يمكن العمل بها، واعطى رأيه بهذا القانون ووصفه بأنه غير جامع ولامانع، وعلى الرغم من طلب احمد الشيخ داوود باعادة اللائحة الى اللجنة، الا ان المجلس استمر بمذاكرة اللائحة(173).

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في 17 كانون الاول 1929، عرضت على المجلس لائحة حسم النزاع في اراضي المنتفك[174]، وكان موقف احمد الشيخ داوود مؤيداً لها ويعدها من الامور الضرورية لحسم النزاع، وهي مطابقة للقانون الاساسي، وايده بعض النواب في ذلك[175]

وعندما اخذت الازمة الاقتصادية العالمية[176] تلقي بظلالها على العراق، القى احمد الشيخ داوود اللوم على الاقطاعيين لسوء حالة الفلاحين[177]، وقدمت لائحة قانون حقوق وواجبات المزارعين لسنة 1933[178]، الى مجلس النواب من قبل وزارة رشيد عالي الكيلاني كان احمد الشيخ داوود ضمن الموافقين عليها[179].

وخلال مناقشة مجلس النواب الميزانية العامة لسنة 1934 المالية، في 20 اذار 1934 ألقى احمد الشيخ داوود خطاباً اشار فيه الى المتاعب التي تواجه الفلاح الذي اصبح اسيراً محروماً من التصرف بداره وارضه، وطلب من وزارة المدفعي الثانية اثناء حديثه ان تاتي للمجلس بقانون الفلاحين ليتمكنوا من اعمار اراضيهم[180].

وفي مناقشات مجلس الاعيان وخلال منافشة الميزانية العامة لسنة 1937، اولى احمد الشيخ داوود وزارة الاقتصاد والمواصلات عناية خاصة كونها تشمل اقساماً مهمة منها الزراعة والري والاشغال وغيرها، معرباً عن امله في الوزير بأن يعطي اهتماماً ملحوظاً لهذه المؤسسات التي تدر على البلاد الخير والخيرات، لا سيما قضايا الري لان هذه البلاد زراعية اكثر منها صناعية والزراعة لاتتم الا بالري، كما توجه احمد الشيخ داوود بسؤاله الى وزير الاقتصاد والمواصلات، بخصوص الخبير المصري الذي قدم من مصر، وذلك للاطلاع على حالة الري، فأجاب الوزير بأنّ الخبير المصري قدم لأجل الاطلاع على الوضع وتقديم تقريره في شهر ايلول القادم[181].

ويبدو من ذلك أن احمد الشيخ داوود ركز في دعوته المستمرة لأصلاح الزراعة وتحسينها ورفع مستوى الفلاح وتثقيفه، لما فيه من نفع وفائدة للمجتمع ودعم الاقتصاد من خلال اسهاماته وملاحظاته في مناقشة اللوائح الزراعية.

اما بشأن الجانب الصناعي، فقد شهد العراق في اوائل القرن العشرين تخلفاً في قطاع الانتاج عامة، والقطاع الصناعي خاصة، وبقي القطاع الصناعي يحتل مركزاً ثانوياً في الاقتصاد الوطني على الرغم من ان اغلب الوزارات العراقية التي تألفت قد ضمنت في منهاجها فقرات تختص بتطوير القطاع الصناعي، الا ان هذا القطاع لم يستطع ان يتقدم الى الامام، ويمكن ارجاع ذلك، الى عدة اسباب ابرزها يتمثل بقلة رؤوس الاموال والمواد الاولية، وندرة الايدي العاملة الماهرة، وضعف القدرة الشرائية المحلية[182] ومن هذا المنطلق ايد احمد الشيخ داوود انتقاد محمد امين الجرجفجي لوزارة جعفر العسكري الثانية، عندما نوقشت ميزانية سنة 1927، كونها لا تسير وفق السياسة الاقتصادية المطلوبة، كما لم تخصص الا مبالغ قليلة للمشاريع العمرانية والمشاريع الاقتصادية المفيدة[183].

كما انتقد احمد الشيخ داوود لائحة (قانون تحويل صرف مبالغ على اعمال رئيسة ولاقراض مبالغ لسنة 1927) التي قدمتها وزارة جعفر العسكري الثانية كونها اهتمت بالمسألة الكمالية، ولم تلتفت الى تحسين حالة البؤس الذي حل بالعراقيين انذاك، وقد ايد وزير المالية ياسين الهاشمي رأي احمد الشيخ داوود[184].

وعندما شدد النائب محمد رضا الشبيبي على ضرورة ان تؤلف الحكومة لجنة ذات اختصاص للتحري عن صنائع البلاد التي تدهورت بسبب مزاحمة الانتاج الاجنبي للانتاج الوطني، كان احمد الشيخ داوود من المتحمسين ومن ضمن الموافقين عليها[185]، كما طلب احمد الشيخ داوود من الحكومة في جلسة مجلس النواب بتاريخ 11 مايس 1927 ان تعمل على تشجيع المصنوعات الداخلية[186]، اذ كان من

دعاة تشجيع الانتاج المحلي الذي يعود على البلاد بسلامة اقتصاده والحيلولة دون خروج الاموال الى الخارج، مثلا رسوم الملح، اوضح الفرق بين سعر الملح المستورد الاجنبي(الكيلو الواحد: اربع انات) الملح المحلي(الكيلو الواحد: انه واحدة) فطلب من الحكومة ان تهتم بسلامة الملح المحلي لحفظه من الجراثيم وبالتالي يستفاد منه المواطنين دون الاقبال على الملح الاجنبي الباهض الثمن[187].

عندما قدمت وزارة نوري السعيد الاولى (23 اذار 1930 - 19 تشرين الاول 1931) الى مجلس النواب في جلسته المنعقده في 8 كانون الاول 1930 (لائحة قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 لسنة 1929) وتضمنت هذه اللائحة اعفاءات ومساعدات المشاريع التي تدار بالالات والتي غفلت اللائحة الاولى عنها، كان احمد الشيخ داوود من ابرز النواب تأييداً لها، ووضعت هذه اللائحة في التصويت فقبلت بالاجماع من قبل مجلس النواب[188]، الا انه عند عرض (لائحة قانون الاعمال الرئيسة لسنة 1934) التي قدمتها وزارة جميل المدفعي الثانية (21 شباط 1934 - 26 اب 1934) الى مجلس النواب لاقرارها وتصديقها انتقدها لان الوزارة ادرجت في هذه اللائحة مشروع الحبانية الذي لا يستفاد منه سوى منع الفيضان، وعلى الرغم من ذلك كان احمد الشيخ داوود من ضمن الموافقين على اللائحة في الاخير[189].

اما الجانب التجاري فلم يكن لاحمد الشيخ داوود مناقشات حوله في المجلس النيابي، بينما برزت مناقشاته وملاحظاته بهذا المجال في مجلس الاعيان، فخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة 1937 المالية، وتحديداً الفصل الثامن والعشرين: القسم الرابع (مديرية التجارة) اقترح احمد الشيخ داوود الغاء هذه المديرية معللاً ذلك بقوله: "بأن هذه المديرية لم يستفيد منها الفائدة المطلوبة من هذا التشكيل الذي تشكلت به، وليس هناك اعمال تستلزم ان تكون مديرية التجارة في وزارة المالية"[190]، الا ان احمد الشيخ داوود تراجع عن اقتراحه مؤيداً ما ذكره رئيس مجلس الوزراء في طلب توسيع هذه الدائرة عكس الغائها[191]، واوضح وزير المالية محمد جعفر ابو التمن اهمية مديرية التجارة في حياة البلاد الاقتصادية[192]، وفي عام 1943 صادق مجلس الاعيان على لائحة قانون التجارة لسنة 1943[193].

وبشأن النفط فعندما منحت الدولة العثمانية في 28 حزيران 1914 شركة النفط التركية موافقة اولية للبحث عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد وفق شروط خاصة يجري الاتفاق عليها فيما بعد، وقد اهمل هذا الوعد باندلاع الحرب العالمية الاولى(1914 - 1918) ودخول العثمانيين طرفاً رئيساً في الحرب ضد دول الوفاق ، فلما وضعت الحرب اوزارها بهزيمة العثمانيين وانتصار الحلفاء راجع اصحاب تلك الموافقة الاولية الحكومة العراقية لمنحهم الامتياز السابق الذكر[194].

وبعد مفاوضات ومداولات اجتمع مجلس الوزراء بتاريخ 5 اذار 1925 وقرر تخويل مزاحم الباجه جي وزير الاشغال والمواصلات في وزارة ياسين الهاشمي الاولى (2 اب 1924- 21 حزيران 1925) التوقيع على امتياز النفط وتم توقيعه في 14 اذار 1925 بمنح (شركة النفط التركية) (شركة النفط العراقية فيما بعد) حق التنقيب عن النفط واستثماره في جميع اراضي العراق عدا الاراضي المحولة[195]، وولاية البصرة وحددت حصة الحكومة العراقية باربعة شلنات ذهب عن كل طن من النفط المستخرج لمدة عشرين سنة[196].

أبرزت قضية النفط في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 13 حزيران 1926 اثر تقديم وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26 حزيران 1926 - 21 تشرين الثاني 1926) (لائحة قانون امتياز شركة النفط الانكليزية - الفارسية المحدودة لسنة 1926)[197]، فوقف احمد الشيخ داوود ضد منح الامتياز لكونه مضرا بمصالح الشعب[198].

وعندما عرضت وزارة جعفر العسكري الثانية (لائحة قانون رسوم النفط ومنتوجاته) للمجلس النيابي بجلسته المنعقدة في 10 ايار 1927[199]، وبعد ان استفسر احمد الشيخ داوود عن اسباب عدم تخفيض سعر النفط في الاسواق المحلية[200] وجه انتقاده اللاذع لهذه اللائحة كونها لم تخفف عن الشعب وطأة اعباء ارتفاع اسعار النفط على الرغم من ان الشركة مجبرة على بيع النفط باسعار تقل بنسبة 35% عن سعر لندن بموجب الامتياز الذي عقدته الشركة مع حكومة العراق[201].

وعندما عرضت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة(لائحة قانون اعفاء شركة النفط الانكليزية - الفارسية من رسم الترانزيت) امام المجلس النيابي[202] عبر احمد الشيخ داوود عن رفضه للائحة واستيائه منها بخروجه من قاعة المجلس ليضاف اسمه الى قائمة الغائبين[203].

نستنتج مما سبق ان تركيز احمد الشيخ داوود كان ينصب على رغبته برفع الاجحاف الواقع على العراقيين من جراء ارتفاع اسعار النفط.

الخاتمة

دخل احمد الشيخ داوود الحياة النيابية في عام 1925 وأثبت مهارة سياسية وقدرة على العمل من خلال عمله في المجلس النيابي وعرف منبره داخل المجلس بكثرة الخطب والتي احتوت على مواقف كثيرة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وإدارية ودعوته للأفكار الإصلاحية الى يؤمن بها، نمت عن أفكار ومواقف وآراء اظهرته من جانب شديد الحماس والحب لاستقلال العراق وترصين قواعده داعياً الى التكاتف من اجل مواجهة بريطانيا والدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب العراقـــــــي

وتطوير ثروة العراق الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بالطبقات الفقيرة وإنصاف الفلاح والدفاع عن حقوقه، وتطوير المؤسسة التعليمية والاهتمام بتعليم المرأة إضافة لمواقفه من القضايا القومية التي كان يدعو بالنظر اليها نظرة المصير الواحد كما دعا الى نصرة القضية الفلسطينية وضرورة تحسين العلاقات مع الدول المجاورة بغية تحقيق الاستقرار في المنطقة ومن جانب آخر قد أظهرته هذه الخطب معارضاً لترصين قواعد الدولة بواسطة سن لائحة التجنيد الاجباري، فكان من ابرز الرافضين لهذه اللائحة لإيمانه بوجوب وجود جيش عند وجود الاستقلال لا عند وجود الانتداب البريطاني.

الهوامش

(1)حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين،ج2،دارالشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1996، ص18؛ باقرامين الورد ، اعلام العراق الحديث (قاموس تراجم)1869-1969، ج1، بغداد، 1978، ص81؛ خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (من 1920الى 1958) ، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،2013،ص21؛ نوري عبد الحميد العاني،المصدر السابق، ص19؛ ابتسام ثمامة ، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنة2002،ج1،بيروت،2002،ص143.

(2)الحاج علي الخواجة : ينتمي الى عشيرة قرالوس في مندلي ولد من ابوين كريمين في مدينة مندلي، بدأ تعليمه على يد افاضل مدينة مندلي، ثم قدم الى بغداد واخذ يواصل اهتمامه العلمي على يد علماء بغداد منهم العلامة عبد السلام الشواف والعلامة الشيخ داوود النقشبندي حتى صار عالما وشيخاً فاضلاً، حصل على شهادات العلماء التي تنطق بفضله وغزارة علمه، وعين مدرساً في جامع حسين باشا وجامع عثمان افندي وكان خطيباً واعظا باللغتين العربية والتركية، توفي في ايار 1920م ينظر:- يونس الشيخ ابراهيم السامرائي،المصدر السابق، ص519.

(3)محمد صالح السهروردي،المصدر السابق،ص311؛ علي الخاقاني،شعراء بغداد من تأسيسها حتى اليوم،ج1،منشورات دار البيان،مطبعة اسعد،بغداد،1962،ص259.

(4)سعيد رشيد مجيد زميزم،رجال العراق والاحتلال البريطاني،ج1،منشورات مكتبة دار الفتال،كربلاء،د.ت،ص47.

(5)حميد المطبعي،الشيخ احمد الشيخ داوود وتأثيره في ابنته http://www.almada supple ments.com.

(6)محمد صالح السهروردي،المصدر السابق،ص310-311.

(7) علي الخاقاني المصدر السابق، ص259.

(8)علي الخاقاني المصدر السابق، ص259، يونس ابراهيم السامرائي، المصدر السابق،ص55.

(9)العلامة بهاء الحق:عالم من علماء الهند جاء الى العراق وسكن بغداد وكان مجاورا للحضرة القادرية وقد عين مدرساً في حضرة الامام الاعظم تخرج عليه عدة علماء اجلاء، وتوفي في القرن التاسع عشر ودفن في الامام الاعظم. للتفاصيل ينظر:مصطفى نور الدين الواعظ، المصدر السابق، ص144.

(10)العلامة مصطفى الواعظ: هو مصطفى نور الدين الواعظ(1848- 1916) ولد في دار الواعظ في محلة باب الشيخ في بغداد، اخذ الطريقة القادرية عن الشيخ علي بن الشيخ عبد الرحمن الطالباني عين مدرساً في الخانونية، ثم انتقل الى البصرة وعين مدرساً وواعظاً في جامع منارتين، وتولى الكثير من المناصب ومنها مفتي الحلة ومدير للاوقاف ومدير للمعارف فيها ومبعوث عن الديوانية. للمزيد ينظر:- يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، المصدر السابق، ص660- 661.

(11)محمد صالح السهروردي، المصدر السابق، ص310- 311؛**علي الخاقاني، المصدر السابق، ص259**؛ يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، المصدر السابق، ص55.

(12)محمد صالح السهروردي، المصدر نفسه،محمد خالص الملا حمادى،المصدر السابق،ص59.

(13)رشيد حسين عكلة الشمري، مواقف الصحافة العراقية من المعاهدات العراقية البريطانية (1922-1932)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة المستنصرية، بغداد، 1999، ص8؛ستيفن همسلي لونكرك،العراق الحديث من سنة(1900-1950)،ج1،ترجمة:سليم طه التكريتي،منشورات الفجر،بغداد،1988،ص167-168؛ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط3، مطبعة العاني ، بغداد، 1967، ص65؛ شكري محمود نديم، السياسة البريطانية تجاه العراق (1914-1958)، مجلة دراسات تاريخية، العدد الثاني (نيسان- حزيران)،2000، ص20

(14)جواد الظاهر، تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وجذوره التاريخية، ج1، ط2، مؤسسة الصفاء للمطبوعات، بيروت، 2011، ص232.

(15)سليم الحسني، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، ط2، مؤسسة دائرة المعارف الفقه الاسلامي، 2004، ص82.

(16)كامل سلمان الجبوري، النجف الاشرف وحركة الجهاد 1914، بيروت 2002، ص90.

(17)محمد مهدي البصير، القضية العراقية، ج1، مطبعة الفلاح، بغداد، 1923، ص136؛ محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج3، دار الراية البيضاء، بيروت، 1925، ص56؛سليم حسين ياسين التميمي،المصدر السابق،ص36.

(18)حميد المطبعي،الشيخ احمد الشيخ داوود وتأثيره في ابنته http://www.almada supple ments.com.

(19)فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق1921-1932،منشورات مركز دراسات الخليج العربي،مطبعة الارشاد،بغداد،1978،ص54؛ محمد ظاهر العمري الموصلي، المصدر السابق، ج3، ص61.

(20)كانت القشة التي قصمت ظهر البعير اعتقال الشيخ شعلان ابو الجون، شيخ عشيرة الظوالم في 30 حزيران1920 في الرميثة فهاجم رجاله سراي الحكومة وقتلوا بريطانيين وانقذوا شيخهم فكانت تلك الرصاصات ايذانا باعلان الثورة في العراق تلك الثورة التي كان الفلاحون وقودها وكانت اسلحتهم بدائية وقديمة البنادق فقط مع وجود اغلبية منهم بدون سلاح. للمزيد ينظر:- جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر(1914-1968)، مكتبة عدنان، بغداد،2015، ص32-33؛ فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر في العهد الملكي، ترجمة:مصطفى نعمان احمد، المكتبة العصرية، بغداد، 2006، ص43؛ الفريق سر المرهولدين، ثورة العراق 1920، ترجمة: فؤاد جميل، الرافدين، بيروت، 2010، ص128.

(21)عبد الامير هادي العكام، تاريخ الحركة الوطنية في العراق(1921-1932)، النجف، 1975، س41.

(22)الف دي ل رش وجين بريشود، المصدر السابق، ص358؛ وميض جمال عمر نظمي،المصدر السابق، ص371.

(23)جزيرة هنجام:هي احدى جزر الخليج العربي التي تقع بمحاذاة الساجل الجنوبي لجزيرة قشم وتبعد عنها بمسافة 55 كم وكذلك الى جنوب جزيرة ام الغنم التابعة الى سلطنة عمان ،اما موقعها من خطوط العرض فهي تقع شمال خط الطول الشرقي 56 درجة والى جنوب من خط العرض الشمالي 26 درجة سكانها عرب من بني ياس فهم امتداد لقبيلة بني ياس في دبي .ينظر:- موفق خلف غانم مهبش العلياوي، المصدر السابق، ص20.

(24)القي القبض على احمد الشيخ داوود مع لفيف من الوطنيين وهم كل من جعفر الشبيبي وعارف السويدي ونوري فتاح وجلال بابان وصادق حبه ومحمد مصطفى الخليل .ينظر: د.ك.و الوحدة الوثائقية ملفات وزارة المستعمرات 68568/150/730، اكس/ ام8533، سجل رقم414 بتاريخ حزيران1931،و76،ص86؛السرارنولد ويلسن ،المصدر السابق ،ص86؛ محمد مهدي البصير،المصدر السابق،ص185؛محمد حسين الزبيدي،المصدر السابق، ص98؛ امين المميز، بغداد كما عرفتها، ص176؛محمود السيد فاضل الحاج عويد السامرائي،ثورة العشرين في سامراء وماحولها،موسوعة تاريخ سامراء،ج15،بغداد،2014،ص111.

([25]) قرر مجلس الوزراء في 18 تشرين الاول 1924 نشر قانون انتخاب مجلس النواب، وفي 12 تشرين الثاني 1924 صدرت الارادة الملكية بتعيين يوم 15 تشرين الثاني البدء باحضار قوائم المنتخبين الاوليين، وقرر مجلس الوزراء في 3 كانون الثاني من عام1925 تكوين لجنة برئاسة وزير العدلية اهم مهامها فحص جداول المنتخبين الاوليين وتصحيح عددهم مع تثبيت احصاء النفوس بصورة قريبة الى الحقيقة، وقرر مجلس الوزراء ايضا ان لا يباشر في انتخابات المنتخبين الثانويين قبل ان تنهي هذه اللجنة اعمالها، وفي 8 حزيران 1925 اجرت وزارة ياسين الهاشمي الاولى الانتخابات ثم استقالت الوزارة في 21 حزيران 1925، فشكل عبد المحسن السعدون وزارته الثانية والتي عقدت اول اجتماع لمجلس الامة وذلك في 16 تموز 1925 ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص263- 264 ، ج2، ص6.

(26) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، ص857؛ خالد احمد الجوال،ج1، المصدر السابق، ص22 ؛ مير بصري، اعلام الاداب في العراق الحديث، ج 3، ص394.

(27) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص172- 174؛ خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ج1، ص22.

(28) مؤيد شاكركاظم الطائي، المصدر السابق، ص71.

(29) خالد احمد الجوال،ج1، المصدر السابق، ص22.

(30) المصدر نفسه، ص22؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج4 ، ص38.

(31) خالداحمد الجوال،المصدر السابق،ص22.

(32) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ط4، دار الكتب، بيروت، 1974، ص330- 360.

(33) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ديوان مجلس الاعيان، ملفة رقم4081\311، بتاريخ كانون الاول 1942، و 6،ص6.

(34) ميربصري،اعلام الادب في العراق الحديث،ج3،ص395.

(35) المصدر نفسه.

(36) المصدر نفسه، ص397؛م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي الاول1925-1926،جريدة الوقائع العراقية،العدد14،389كانون الثاني1926.

(37) وظف النظام الملكي بمساعدة مباشرة من سلطات الانتداب البريطاني والخبراء والمستشارين البريطانيين عدداً كبيراً من افراد الشرطة السرية في مختلف الالوية والاقضية والمدن المختلفة في دوائر الشعبة الخاصة، وربط بهم عدداً غير قليل من المخبرين الذين يعملون على اساس مايقدمونه من معلومات للتحقيقات الجنائية، واصبح الانسان يواجه حالة من عدم الاطمئنان على حريته الفردية واحاديثه وعلاقاته الخاصة فكان البريد والهواتف معرضاً للرقابة من اجهزة التحقيقات الجنائية لكن كل هذا كان موجه ضد كل من يشك بنشاطه السياسي المناهض للحكم. ينظر:-كاظم حبيب، شرطة التحقيقات الجنائية في العراق بين المهمات النبيلة والافعال الدنيئة ،دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر،بغداد،2013،ص20.

(38) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني 1926 ، ص395 -396.

(39) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني 1927، ص955 -957.

(40) علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق، ص152.

(41) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول 1925 – 1926،جريدة الوقائع العراقية، العدد 389، 14 كانون الثاني 1926؛ جريدة الاستقلال،العدد22،722كانون الاول1925.

(42) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول 1925 - 1926 ، جريدةالوقائع العراقية، العدد 389، 14 كانون الثاني 1926.

(43) علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق، ص155.

(44) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول 1925 - 1926، الوقائع العراقية، العدد 1،433 حزيران 1926.

(45) قامت مظاهرات طلابية سلمية من طلبة الثانوية ودار المعلمين احتجاجاً على اخراج المدرس السوري انيس النصولي(مدرس التاريخ) من وظيفته التدريس، بسبب تأليفه كتاب (الدولة الاموية في

الشام) وفيه نقد وتجريح للشيعة في العراق. ينظر:- مذكرات رؤوف البحراني، لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام 1920 لغاية عام 1963، ص186.

([46]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\265 ، اكس\ ام 4583، الى اركان الجو ، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ض. خ. خ، بغداد، بتاريخ 27 شباط 1927، و 12 ، ص84.

([47]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج3، ص11.

([48]) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص181.

([49]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص99.

([50]) الاثوريون: جماعة مسيحية نسطورية قديمة قد استوطنت المنطقة الواقعة بين الدولة العثمانية وروسيا وبلاد فارس ومركز تواجدهم الاساسي في قضاء جولان، وحدك في مقاطعة وان جبال حكارى في الاناضول، وبعد قيام الحرب العالمية الاولى ساندوا الحلفاء وثاروا ضد الدولة العثمانية، لكن انسحاب روسيا من الحرب في اعقاب قيام ثورة اكتوبر، ادى الى نزوحهم الى فارس ومن ثم تزايد الهجمات العثمانية عليهم اضطرهم الى النزوح الى العراق بعدما وعدتهم بريطانيا بمساعدتهم ينظر:- المصدر نفسه، ج1، ص183.

([51]) ماريا حسن مغتاظ التميمي، المصدر السابق، ص100.

([52]) رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريون في العراق 1918- 1936، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1977، ص101 - 102.

(53) مجموعة مذكرات المجلس التاسيسي،ج1،ص179-180-192.

([54]) المصدر نفسه، ج1، ص199-200.

([55]) المصدر نفسه، ص199 .

([56]) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936،منشورات اليقظة العربية،بغداد،1987، ص153- 156.

([57]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص100.ص181.

([58]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\665، اكس\ام، 4583، الى اركان الجو، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ص، خ،خ، بتاريخ 22 شباط 1927.

(59) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\266، اكس\ ام، 4583، الى اركان الجو، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ض.خ.خ، بتاريخ 8 نيسان 1927، و 62، ص69.

([60]) ماريا حسن مغتاظ التميمي، المصدر السابق، ص103.

([61]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\266 اكس \ ام، 4583، الى اركان الجو، الاستخبارات، بغداد، رقم الملفة 123 من مكتب ض.خ.خ ، بتاريخ 6 ايار 1927، و 13، ص23.

([62]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927، الجلسة (3)، 17 كانون الاول 1927، ص18 -19.

([63]) المصدر نفسه، ص19.

([64]) المصدر نفسه.

([65]) المصدر نفسه، ص24.

([66]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\266، اكس\ام، 4583، الى اركان الجو، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ض.خ.خ ، بتاريخ 9 ايار 1927.

([67]) رشيد عالي الكيلاني: ولد ببغداد عام 1893 من سلالة الشيخ عبد القادر الكيلاني، تقلد عدة مناصب حكومية، وعمل مدرساً في مدرسة الحقوق، ثم مديراً عاماً لاوقاف الموصل وقاضياً في محكمة الاستئناف وبعد اصطدامه بالبريطانيين استقال من منصبه واخذ يمارس المحاماة، في 1924 عين وزيراً للعدل، اشترك مع ياسين الهاشمي لتأسيس حزب الاخاء الوطني 1930، اصبح رئيس الوزراء لثلاث مرات في الاعوام 1933-1940-1941، تزعم حركة مايس 1941 التي وقف فيها ضد البريطانيين والتي انتهت بالحكم عليه بالاعدام غيابيا، توفي في بيروت 1965 ينظر:قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892 - 1965، شركة الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، 2006.

([68]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\ 266، اكس \ ام ، 4583، بغداد، بتاريخ 16 (ايار) 1927، و 20، ص41.

([69]) سيد عبد المهدي: ولد في مدينة الشطرة عام 1890، ولم يكن له نصيباً من الاشقاء بل كان له سبع شقيقات، تزوج اربع زوجات من اسر مختلفة، انتقل من مدينة الشطرة الى قرية صغيرة تدعى (ابو هاون)، بعدها انتقل الى بغداد واستقر فيها على اثر تعيينه وزيرا للمعارف في وزارة العسكري الثانية 21 تشرين الاول 1926،ثم تولى مناصب وزارية عديدة ،فضلاً عن اشتراكه في البرلمان العراقي نائباً وعيناً، واسهامه في تأسيس بعض الاحزاب السياسية للتفاصيل ينظر:- مؤيد شاكر كاظم الطائي، المصدر السابق.

([70]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\266، اكس \ام، 4583، الى اركان الجو، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ص.خ.خ، بتاريخ 26 حزيران 1927

([71]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\266 اكس\ ام 4583، الى اركان الجو، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ض.خ.خ ، بتاريخ 30 حزيران 1927، و 72، ص82.

([72]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، اجتماع اعتيادي ثاني 1929، الجلسة (53) 4 حزيران 1929، ص222- 223.

([73]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة (10)، بتاريخ 4 كانون الثاني 1934، ص60.

([74]) م.م.ن،الدورة الانتخابية الرابعة،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933،الجلسة(10) بتاريخ4كانون الثاني1934، ص 62.

([75]) نقلا عن : طالب مشتاق، ايام النكبة، بيروت،د.ت ص296.

([76]) م.م.ن، الاجتماع الثامن عشر لعام 1943 - 1944، ص2.

([77]) المصدر نفسه، ص31- 32.

([78]) محمد رشيد عباس، مجلس الاعيان العراقي 1925- 1958، اطروحة دكتوراه غيرمنشورة، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، 1995، ص56.

([79]) الغياب هم: احمد الشيخ داوود، ارشد العمري، حمدي الباجه جي، ومحمد الصدر وصادق البصام وصالح جبر ورايح العطية وعبد المهدي المنتفكي وعزرا مناحيم وعمر نظمي ومحمد امين زكي ومحمد العريبي ومصطفى العمري ومولود مخلص وياسين الخضيري ويوسف غنيمة ومحسن ابو الطبيخ ينظر:- م.م.ع، اجتماع عام 1945 - 1946، جلسة 22 ايار 1946، ص107.

([80]) محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص56.

([81]) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين 1921 - 1927، ص183؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص138.

([82]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1925، الجلسة (7) في 31 كانون الاول 1925، جريدة الوقائع العراقية، العدد 391، 19 كانون الثاني 1926، ص4.

([83]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاول لسنة 1925، الجلسة (12)، في 18 كانون الثاني 1926، جريدةالوقائع العراقية، العدد 398، 4 شباط 1926، ص9.

([84]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي، لسنة 1925، الجلسة (2)، بتاريخ 18 كانون الثاني 1926، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 398، بتاريخ 19 كانون الثاني 1926، ص9-10..

([85]) ياسين الهاشمي، مزاحم الباجه جي، نصرت الفارسي، السيد عبد المهدي، وعبد الغني الحمادي، سعيد الحاج ثابت، وامين الجرجفجي، وعبد اللطيف الفلاحي، ورشيد الخوجه، والشيخ محمد رضا الشبيبي، وثابت عبد النور، ومحمود رامز، وداوود الحيدري، واخرون. ينظر:- جريدة الشعب، العدد 1، 20 كانون الثاني 1926.

([86]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1925، الجلسة (2) بتاريخ 18 كانون الثاني 1926، ص11.

([87]) جريدة العالم العربي، العدد 2025، 18 تشرين الاول 1930.

([88]) احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص188.

([89]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص123.

([90]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926، الجلسة (6)، 27 تشرين الثاني 1926، ص14.

([91]) م.م.ن،الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1927، الجلسة (5)، 8 ايار 1927، ص886.

([92]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة (5)، 8 ايار 1927، ص886.

([93]) بدأت المفاوضات في لندن 25 تشرين الثاني 1927، وكانت قاعدتها الاساسية مستندة الى ركنين مهمين هما: ادخال العراق في عصبة الامم في عام 1928، وتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية المتفرعتين عن المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 وبعد سلسلة من المداولات والمناقشات تخللها تصادم في وجهات النظر انتهت بتوقيع معاهدة في 14 كانون الاول 1927 لتحل محل المعاهدتين السابقتين، اهم ما جاء فيها اعتراف بريطانيا بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة، واصبح الطريق ممهدا امام العراق للدخول في عصبة الامم. ينظر:- جريدة العالم العربي، العدد18،2025تشرين الاول1930؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص133؛ كاظم جواد احمد الهيازعي، دور نواب بغداد 1925- 1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004، ص165.

([94]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص139؛ محمود الدرة، الحرب العراقية - البريطانية، دار المعرفة، القاهرة، 1982، ص24.

([95]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1930، الجلسة (7)، بتاريخ 16 تشرين الثاني 1930، ص85.

([96]) جريدة العالم العربي، العدد 2025، 18 تشرين الاول 1930،ينظر ملحق رقم(16).
([97]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1930، الجلسة (7)، بتاريخ 16 تشرين الثاني 1930، ص93- 94.
([98]) بعد ان استقر الامر لعبد العزيز بن سعود في الرياض ونجد استطاع بسط نفوذه على معظم مناطق شبه الجزيرة العربية اصدر في كانون الاول 1932 قرار بتوحيد اجزاء المناطق السعودية في مملكة واحدة عرفت باسم المملكة العربية السعودية ينظر:- علاء موسى كاظم نورس وعماد عبد السلام رؤوف، لمحات من التاريخ العربي، مكتب العمل العربي، بغداد،د.ت ، ص108 - 109.
([99]) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص113.
([100]) صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية - السعودية 1920 - 1931دراسة في العلاقات السياسية، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1975، ص87- 98.
(101) اتفاقية بحرة: عقدت في 1 تشرين الثاني 1925 بين العراق ونجد لايقاف غزوات النجديين عن القبائل العراقية وتوطيد العلاقة بين البلدين. ينظر: صادق حسن السوداني، المصدر نفسة، ص231- 238.
([102]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص13- 14؛ توفيق السويدي، المصدر السابق، ص123.
([103]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1925، الجلسة (16)، بتاريخ 1 شباط 1926، جريدة الوقائع العراقية، العدد 408، بتاريخ 2 اذار 1926، ص4- 5.

([104]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1926، الجلسة (49)، بتاريخ 21 نيسان 1927، ص678.
([105]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1926، الجلسة (51)، بتاريخ 20 نيسان 1925، ص725.
([106]) لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في السياسة، العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933- 1939، بغداد، مكتبة اليقظة، 1987، ص200.
([107]) صالح جعيول جويعد وعبد الرسول شهيد عجمي، موقف اعضاء مجلس النواب العراقي من احداث سوريا ولبنان 1925- 1946، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، السنة الثالثة، العدد 5، كانون الاول، 2009، ص29.
([108]) جريدة الاستقلال، العدد 699، 12 تشرين الثاني 1925.
([109]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي، لسنة 1925، الجلسة (47)، بتاريخ 29 تشرين الاول 1925، جريدة الوقائع العراقية، العدد 386، بتاريخ 7 كانون الثاني 1926، ص9-10؛ جريدة الاستقلال، العدد 699، 12 تشرين الثاني 1925؛ علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق، ص1-2.
([110]) م.م.ع ، الاجتماع الاعتيادي، لسنة 1937، الجلسة (15)، بتاريخ 24 حزيران 1937، ص123 -124.
([111]) المصدر نفسه، الجلسة (16) بتاريخ 26 حزيران 1937، ص139.
([112]) م.م.ع ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (6) بتاريخ 15 مايس 1947، ص79.
([113]) المصدر نفسه.

([114]) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتب، بيروت، 1970، ص76 ؛ كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص183.

([115]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة الاولى المشتركة لمجلس الامة في 1 تشرين الثاني 1933، ص3.

([116]) المصدر نفسه.

([117]) المصدر نفسه.

([118]) متي عقراوي، العراق الحديث(تحليل الاحوال، العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية)، عربه المؤلف مجيد خدوري، ج1، مطبعة العهد، بغداد، 1936، ص54.

(119) عوني عبد الرحمن السبعاوي،العلاقات العراقية التركية1932-1958،طبع بمطابع جامعة الموصل ، الموصل،1986،ص22-23؛كاظم جواد احمد الهيازعي،المصدر السابق،ص197.

([120]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1925، الجلسة (54)، في 14 حزيران 1926، الوقائع العراقية، العدد 466، 24 اب 1926، ص6-7.

([121])المصدر نفسه،ص7.

([122]) المصدر نفسه، ص12-13.

([123]) كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص198.

([124]) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937 -1938، الجلسة (15)، بتاريخ 24 حزيران 1937، ص122.

([125]) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (16) بتاريخ 26 حزيران 1937، ص139.

([126]) المصدر نفسه.

([127]) كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص192.

([128]) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق 1932 - 1939 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1972، ص230.

([129]) كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص193.

([130]) جريدة الاستقلال، العددان ، 2350 و 2356، 13 كانون الاول و 20 كانون الاول 1934.

([131]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1934، الجلسة الاولى المشتركة لمجلس الامة في 29 كانون الاول 1934، ص1.

([132]) المصدر نفسه، الجلسة (2) في 3 كانون الثاني 1935، ص8-9.

([133]) محمد عبد الهادي عبود النويري، موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية والاجتماعية (1932 -1946)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب -جامعة الكوفة، 2002، ص13-14.

([134]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1925، الجلسة (23) بتاريخ 5 ايلول 1925، جريدة الوقائع العراقية، العدد 346 بتاريخ 24 ايلول 1925، ص18.

([135]) محمد سعيد عبد الواحد: ولد عام 1890 في البصرة ودرس في مدارسها، انتمى الى سلك الشرطة عام 1915 واصبح مدير شرطة البصرة عام 1923، وبغداد عام 1925 وانتخب نائب عام 1925. ينظر:- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ص37.

([136]) م.م.ن ،الاجتماع غير الاعتيادي الاول 1925، جريدةالوقائع العراقية، العدد 343، 13ايلول1925.

([137]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1925، الجلسة (23) بتاريخ 5 ايلول 1925؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 346، بتاريخ 24 ايلول 1925، ص18.

([138]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1925، الجلسة (23) بتاريخ 5 ايلول 1925، ص18؛جريدة الوقائع العراقية، العدد 383، 31 كانون الاول 1925، ص1.

([139]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة السادسة عشرة المنعقدة 22 مايس سنة 1927، ص1160.

([140]) علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق،ص141.

([141]) المصدر نفسه، ص142.

([142]) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني، 13 مايس 8 حزيران1927، ص112.

([143]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 266/23 اكس ام 4583، 11 اي.ي.دي/35 سري، الى ركن الاستخبارات الجوية/ بغداد، بتاريخ 5 ايار 1927، و 12، ص21.

([144]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1925، الجلسة (23) بتاريخ 5 ايلول 1925، ص4؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 383، في 31 كانون الاول 1925، ص1.

([145]) اللك: يعادل 100 الف روبية.

([146]) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1926، الجلسة (36) بتاريخ 5 ايلول 1926، ص58؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 441 بتاريخ 1 ايلول 1926، ص6-7.

([147]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة (17) في 25 ايار 1927، ص1167

([148]) المصدر نفسه، ص1169 -1172.

([149]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران 266\23 اكس ام 4583، 31 اي \دى\35 سري الى هيئة ركن الاستخبارات الجوية المقر الجوي، بغداد، بتاريخ 19 ايار 1927، و 45، ص49.

([150]) م.م.ن،الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني،لسنة 1927،الجلسة(17)25 ايار1927،ص1179-1180.

(151) علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق،ص161-162.

(152) المصدر نفسه،ص167.

(153) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1927، الجلسة (8) بتاريخ 11 مايس 1927، ص951 -952 -954.

(154) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1933، الجلسة (29) بتاريخ 12 حزيران 1933،ص373 -374.

([155]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1933، الجلسة (32) بتاريخ 2 نيسان 1934،ص364.

([156]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1933، الجلسة (32) بتاريخ 2 نيسان 1934،ص346

([157]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1933، الجلسة (33)، بتاريخ 4 نيسان 1934، ص385.

([158]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة (8)، بتاريخ 11 مايس 1927، ص951.

([159]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1933، الجلسة (30)، بتاريخ 22 اذار 1934، ص396 - 397.

([160]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني 1933، الجلسة (41) بتاريخ 18 نيسان 1934، ص541-542.

([161]) م.م.ع ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (11) بتاريخ 16 حزيران 1937، ص62.

([162]) م.م.ع ، المصدر نفسه، ص74.

([163]) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (11)، بتاريخ 16 حزيران 1937، ص74.

([164]) م.م.ع ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (12) بتاريخ 17 حزيران 1937، ص79.

([165]) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (12) بتاريخ 17 حزيران 1937، ص79 -80.

([166]) م.م.ع ، المصدر نفسه،ص81.

([167]) م.م.ع ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (12) بتاريخ 17 حزيران 1937، ص82.

([168]) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق دراسة في التطورات العامة 1914 - 1932، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ص111 ،136.

([169]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926، الجلسة (15) بتاريخ 30 كانون الاول 1926، ص154-156.

([170]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1926، الجلسة (18) بتاريخ 16 تموز 1926، ص45.

([171]) م.م.ن ،الدورة الانتخابية الاولى، اجتماع 1926، الجلسة (26) بتاريخ 7 شباط 1927،ص310.

([172]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1926، الجلسة (26) بتاريخ 7 شباط 1927، ص327.

([173]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1926، الجلسة (41) بتاريخ 26 اذار 1927، ص511-514-515.

([174]) النزاع في اراضي المنتفك: حدث هذا النزاع حول الاراضي في لواء المنتفك ونتج عنه اضطرابات اجتماعية وصراعات قبلية بين قبائل هذا اللواء، أدت الى ارباك الادارة الحكومية فيه، وحالت دون قدرة الحكومة على وضع خطط ادارية واقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي لهذا اللواء. للمزيد ينظر:- دعاء ثامر حسن، مشكلة الاراضي في لواء المنتفق 1915-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة ذي قار، 2016.

([175]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1928، الجلسة (10) بتاريخ 17 كانون الاول 1929، ص85.

([176]) الازمة الاقتصادية العالمية: هي الازمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم اجمع للمدة الواقعة مابين 1929-1933، وقد ظهرت في العراق بصورة واضحة في عام 1930، شأنه في ذلك شأن معظم الدول المجاورة له، ولاسيما المرتبطة بعملية الاقتصاد البريطاني. للمزيد من التفاصيل عن هذه الازمة واثارها ينظر:- كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، مكتبة البدليسي، بغداد، 1987، ص93-115.

([177]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929 الجلسة (3) بتاريخ 11 تشرين الثاني 1929، ص24 -27.

([178]) قانون حقوق وواجبات الزراع رقم (28) لسنة 1933: صدرت بموافقة مجلس الاعيان والنواب، تضمنت شؤون المزارعين من فلاحين وسراكيل وملاكين وتنظيم العمل بينهم و تصنيف الاراضي وتقسيمها، واتخاذ جميع التدابير في ما يتعلق بالحصاد والعناية بالمزروعات و استعمال الالات واوقات السقي والحرث واساليبه كما شملت على واجبات السركال وواجبات الفلاح، والديون الزراعية والتعهدات الزراعية الخاصة بحسم الدعاوي الناشئة بين الاطراف المتنازعة والسندات والمقاولات الزراعية التي تنظم الشروط المتعلقة بالحقوق والواجبات ومعاير ينظم قسمة المحاصيل بين الاطراف المتعاقدة للمزيد ينظر:- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1933، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934، ص362،342.

([179]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة (21) بتاريخ 30 ايار 1933، ص207 -208.

([180]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة (59) بتاريخ 30 ايار1934، ص456.

([181]) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (13) بتاريخ 19 حزيران 1937، ص95.

([182]) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 -1958، ج1، بيروت، المكتبة العصرية، 1965، ص321-324.

([183]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926، الجلسة (53) بتاريخ 28 نيسان 1927، ص773.

([184]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة (22) بتاريخ 5 حزيران 1927،ص1263 -1264-1267.

([185]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول 1928، الجلسة (14) و (18) بتاريخ 21شباط1929، ص127-128 ، 191- 192.

([186]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة (8) بتاريخ 11 مايس 1927، ص955-958.

([187]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة (15) بتاريخ 21 مايس 1927، ص1130.

([188]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1930، الجلسة (13) بتاريخ 8 كانون الاول 1930، ص150-153.

([189]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة (43) بتاريخ 21 شباط 1934، ص595.

([190]) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة (12) بتاريخ 17 حزيران 1937، ص78.

([191]) المصدرنفسه.

([192]) المصدر نفسه.

([193]) م.م.ع ، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة 1942 -1943 ، الجلسة (14) بتاريخ 15 نيسان 1943، ص305 -381.

([194]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص283.

([195]) كانت تدعى باسم النفطخانة وهي منطقة ضيقة تبلغ مساحتها ثمانمائة ميل مربع تقع بين العراق وايران قرب خانقين ينظر:- حسين جميل، المصدر السابق، ص177.

([196]) كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص68.

([197]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1925ن الجلسة (53) في 13 حزيران 1926؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 465، 19 اب 1926، ص3-4.

([198]) جريدة الوقائع العراقية،المصدر نفسه،ص5.

([199]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة (7) في 10 ايار 1927، ص925-926.

([200]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران 266/23 اكس ام 4583، 34 اي بي دى/35 سري، الى هيئة ركن الاستخبارات الجوية، بغداد، بغداد، بتاريخ 9 ايار1927، و 48، ص52.

([201]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، الجلسة (7) في 10 ايار1927، ص926-937.

([202]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة (18) في 16 تموز 1928، ص420-421.

(203) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة (19) 19 تموز 1928، ص456-457.

المصادر

- د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، ملفة 311/4081 ، ديوان مجلس الأعيان بتاريخ كانون الأول 1942

- د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، 23\266، اكس\ ام، 4583، الى اركان الجو، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ض.خ.خ، بتاريخ 8 نيسان 1927.
- التسلسل 23/ 266،قسم2،أكس/أم4583،الى أركان الجو ، الاستخبارات ، بغداد ، مكتب ض.خ.خ، بتاريخ 26 نيسان 1927.
- التسلسل 23/ 266 ، بتاريخ 2 ايار 1927.
- التسلسل 23/ 266 ، بتاريخ 5 ايار 1927.

التسلسل 23/ 266 ، بتاريخ 6 أيار 1927.

- د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة - خلال سنة 1928 ، مطبعة السلام ، بغداد ، 1929 .
- د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1928 ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1936 .
- د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1933 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1934 .
- د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1934 ، قسم الأنظمة .
- د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1931 ، نظام دار العلوم العربية والدينية رقم(25) لسنة 1931، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، 1932.
- الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936،دنكور للطبع،1936.
- **محاضر جلسات مجلس النواب (م.م.ن)**
- الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1925.
- الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926.
- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1926.
- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1927.
- الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927.
- الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1927.
- الاجتماع غير الاعتيادي الثالث لسنة 1927-1928.
- الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927.
- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع 1928، تقرير لجنة الامور المالية ، العدد 115، بتاريخ 9كانون الثاني 1929.
- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928.
- الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1928.
- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1928.
- الاجتماع غير الاعتيادي الثالث لسنة 1928.
- الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929.
- الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1930.
- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933.
- الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1933.
- الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1933.
- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1934.
- الاجتماع الثامن عشر لسنة 1943-1944.
- **محاضر مجلس الاعيان (م.م.ع)**
- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937.
- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937.
- الاجتماع غير الاعتيادي الخامس عشر لسنة 1940-1941.
- الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة 1942-1943.

- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945-1946.
- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947.
- جريدة العالم العربي لسنة 1924،1925،1928،1929،1930،1934
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية 1918-1958 ، مركز الابجدية ، بيروت ، 1980 .
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ج1 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1958
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج1 ، ط7 ، منتدى الكتاب العربي ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، 2008 .
- علاء كاظم نورس وعماد عبد السلام رؤوف ، لمحات من التاريخ العربي ، مكتبة العمل العربي ، بغداد ،د.ت.
- صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية – السعودية 1920-1931 ، دراسة في العلاقات السياسية ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، 1975 .
- صالح صائب الجبوري ، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ، دار الكتب ، بيروت ، 1970 .
- متى عقراوي ، العراق الحديث (تحليل الاحوال العراقي ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية ، عربه المؤلف مجيد خدوري ، ج1 ، مطبعة العهد ، بغداد ، 1936.

- خير الدين الزركلي، الاعلام (قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساءمن العرب والمستعربين والمستشرقين)، ج 2،دار العلم للملايين، بيروت، 1975.
- مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصطلحات والالقاب التاريخية ، مؤسسة الرسالة، الاسكندرية، (د.ت).

- محمد خالص الملا حمادى، الاخبار في سير الرجال، مطبعة الاداب، بغداد، 1931.
- مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، ج 3، دار الحكمة، لندن، 1999.
- - حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين،ج2،دارالشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1996.
- باقرامين الورد ، اعلام العراق الحديث (قاموس تراجم)1869-1969، ج1، بغداد، 1978،
- خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (من 1920الى 1958) ، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،2013
- نوري عبد الحميد العاني،المصدر السابق.
- ابتسام ثمامة،معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنة2002،ج1،بيروت،2002.
- ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس ، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز 1958 ، ترجمة : مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2009 .

- يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري،مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، بغداد ، 1982.